



بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: <b>کتاب الحمول</b>		
مؤلف:		مؤسسه: ۱۳۰۲
موضوع تالیف:		شماره دفتر: ۱۱۷۴۵
ف ۷۰۴۷	۱۰۲۲	۹۴۹۲

بازر شد  
۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۷۰۴۷



بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: <b>کتاب الحصول</b>		
اسم کتاب	مؤلف	مؤسسه: ۱۳۰۲
موضوع: ۷۰۴۷	تاریخ: ۱۰۲۲	شماره دفتر: ۱۱۷۴۵
		۹۴۹۲

بازر شد  
۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۷۰۴۷



كتاب المحصول  
في علم الأصول للفخر الرازي  
المنقح في ١٠٠٠

تأليف الشيخ الكاشاني

١٥٢٢



محصول الم فخر ازی

نسخه  
من السيد صدر الدين  
العلامة السيد محمد  
عليه السلام  
١٢١٥

۲۹۲



















عَلَى الْخَطِّ الْوَكَيْفِي

العطية الثمينة

يكون معلوم من قبل الشئ لا يستلزم أن يكون معلوم من قبل الشئ بهاتهذا الذي يكون معلوم من قبل ذلك فبعد  
وورد الشرع بها يكون واردا بما لا يعقل الصامع ولا يتصوره وذلك حال فوجها أن يكون معلوم من  
قبل ورود الشرع **وبه** **الرب** عن دعوى الضرورة أنها مسلمة لكن لا في حال التراجع فان كان ما كان  
ملايا للطمع حلوا بحسنه وما كان منافي للطبع حكر بفسه فهذا القدر مسلم فان ادعى امرأيا  
طلب فلا بد من إعادة تصوره طرأفة من الدلالة على التصديق به فان كان غير مساعد عليه فلهذا عدم  
العلم التورق فيه **فقلت** الظلم ملام طبع الظالم ومع ذلك فانه جدي في فتح العقل في ذلك  
من خاطي الجاد بالامر والتي فانه لا يفتقر عنه طبعه مع ان فقه معلومه الضرورة ولا من انشاء  
فقيده غزافي شتم المالكه والانبيا وبها يخط حسن وقراها بصوت طيب حزين فانه يميل الطبع  
اليه وينظر العقل عنه فلهذا ان تفر العقل مغايرة للضرورة **فقلت** الجواب عن ادلال القائل  
لا يميل اليه ان الظلم لا يترك بحسنه لما ذكر على دفع الظلم عن نفسه فالضرورة عن الظلم ممكنة في  
طبع الظالم والمظاهر اذ انما يوجب له لملا من يتخبر به وهو اخذ المال منه والحكم بحسن الاحسان  
انما كان لان الحكم بحسنه قد يقضي الى وقوعه وهو ملا طبع كل احد والمحكم بغير الكذب انما كان لان  
على خلاف مصلحة العالم وبحسن الصدق لكونه على وفق مصلط العالم وبحسن اتقاد العزة لانه  
يتضمن حسن الذكر فان لم يوجد ذلك فلا من شاهد شخص من انما بحسنه في الامور انما قلبه فانما  
منه يستلزم دفع ذلك الامر القلب وذلك مما يميل اليه واما غاطبة الجاه فلا تسم ان  
استباحا جميعا **فقلت** استباح الظلم والغدا الذي من الاستباح انما كان لا تقاها لظلم العالم  
بل ان الامسان لا يجب ان يستغل الا بما فيه نافية اما جلة او آجلة واما العبيدة المشتملة على  
الشئ فانما يستباح لانها انما هي الاصل بالاشتمال والاستحسان وهو على مصلحة العالم  
فظهر ان المرجح في هذه الاشياء الى ملاية الطبع ومنافرة وفرد ساعدنا على ان الحسن والفتيم  
بهذا المعنى معلوم بالعقل والتراجع في غير حلتنا الحق الحسن والفتيم لكن لا شتم ان النفس في طبع الظالم  
هو كونه ظلم لا يجوز ان يكون في النفس بغير امر اخر قوله العلم بالفتيم وازعم العلم بكونه ظلم وادعى  
وعدم قلنا انما كان ذلك العقل دليل العلية وما الدليل عليه فهو من مضمون المضافات فان العلم بطبع  
واحد من المضافين وادعى العلم بالآخر وجوده وادعى انه لا يتفق كون واحد منهما عللة للآخر وتام تقرير  
هذا المسو السبقي انشاء الله تعالى في كتاب الفقا من حلتنا الذي ذكره نقضت ان يكون في القلم  
لكونه ظلم لكن معناه ما يدل على فساد دعوى الفقيوم من الظلم انما رغبه يستحق فكونه غير مستحق قيد  
عدمه بالفتيم العدم لا يصح ان يكون عللة للحكم بالفتيم ولا ان يكون جزا للمللة اذ لو جاز استناد الامر  
بالشئ الى الامر العدمي مجاز استنادا وجاز العلم بالامر في غير مستحق فحينئذ علينا باب معرفة كون امر  
تعالى موجب لان العدمي فوجهن فيفسح ان يكون **فقلت** لا يجوز ان يكون العدم شيا  
لنا ثبوت العلة في العلول **قلت** لاننا افقنا هذا العدم ولكن العلة مؤثرة في العلول وعند حصوله  
تسمر اثره فيه فكون العلة بحسب استلزام العلول وليست عقبه امر حدث مع حدوث هذا العدم



ولم يرد له سبب اخر سواء فوجب قبله به فيعود الامر الى تعليل الامر بالشوق بالامر العبد  
هو على **الواجب** عما اختاره اولاً ان رجحان احد طرفي المصلحة لا يقتضي ان يمتنع الرجحان  
رجحان غلبة العبد على تاركه على مزج غير ما ذكر من جهة والواقع التماسا ويكون رجحان  
على التاركية عند حصول ذلك المزج واجبا ولا يلزم الرجحان لا المزج واذا كان كذلك لزم الجبر  
ولزم من لزوم الجبر القطع بطلان الفهم العقلي وان لم ينتقل الرجحان الى المزج احدا فقد  
انقضت هذه الشهية بالحقبة **والواجب** عما اختاره ثانياً ان لا يستدل بالمزج على الصدق  
على ما بين احدهما ان الله تعالى اخذ الحق الجبر لا جبر التقيدين والثاني ان لا يرد صدق الله تعالى  
فمصادرة القول بالحسن والعين انما يتبع في المقام الثاني لا في المقام الاول فلم قلنا ان الله تعالى  
خالف هذا الفعل لا الغرض التصديقي وحقيقته انه لو توقف الرجحان على المزج لزم الجبر واذا لزم  
الجبر لزم بطلان الفهم العقلي ولو لم يتوقف على المزج جاز ان يقال ان الله تعالى خالف ذلك الجبر لا  
فرض احداً لانه كان ذلك الغرض فلم قلنا انه لا يخفى سوى التصديق **فان قلنا** القول بالصدق  
العقلي من خلق الجبر على يد الكاذب مطابقا لخلق الله عند الدعوى يوم ان المقصود من المقصود  
تأويله الذي قد اذنا في ذلك انما هو التصديق الكاذب وانما يوجب والله لا يغير البتة **قلت** لقلت  
ان الفعل الذي يوم التبع ولو لم يوجب بالصدق وذلك التبع لما علم ان خلق الجبر عند الدعوى  
يخلق ان يكون للتصديق وان يكون لغيره فلو جاز على التصديق لكان التصديق من الكاذب قطع لا في  
موضع القطع وهذا كما نزل المتشابهات في القرآن فان يوم التبع لكنه لما احتمل سائر الوجوه لوجب  
شئ منها من الله تعالى فثبت ان الاثر الذي اورد به علينا في احدي المقدمتين فهو واراد عليه  
في المقدمة الاخرى وكل الجواهر تجري باعته في تقرير احد المقدمتين فهو جوازنا في تقرير المقدمة  
الاخرى **الجواب** عما ذكره ثالثاً انه واد عليهم ايضا ان المكذب قد يكون حسنا وذلك في صورتين  
احدهما ان المكذب اذا اعتقد قتل النبي فاستحققت له في دار اشد من جهنم والآخر ان صاحب الدار  
عن ذلك النبي وعلم صاحب الدار انه لو اجبره عن مكان ذلك النبي لم يتركه وانتهى ما يتصور من قتله  
قطعا فهذه الصدقة صحيح والكذب حسن وتاثيرهما ان من زعم غير ذلك وقال ان ساقطك عدوا ولا  
شك انه من لم يفعل ذلك صار ذلك الجبر كذا باقيا لان المكذب يجهل ان كان ذلك هذه الاشياء الجبر  
فعلها حسنا لا محالة وذلك باطل لا اتفاق **فان قلنا** الجواب عن المقدمة من وجهين الاول ان لا يلزم  
ان يحسن الكذب هناك وتبين الصدقة بالواجب ان ياقض بالمعادي وان في المعادي لم يتدبر  
عن الكذب سلقا انه حسن ذلك ولكن لا يصدق الفهم والحكم قد يختلف عن القضي لان الاثر  
حصول الحكم عند حصول العلة وهذا هو الجواب ايضا عن الصورة الثانية **قلت** الجواب عن الاول  
ان الجبر انما يصح من باب المعاري في التمام الجبر والمعادل الظاهر عليه اما بزيادة او نقصان او بتقديره  
او بغيره عام مع ان لا يمتنع السماع على ان يقرى ذلك لانه لو نبه عليه لما حصل المقصود واذا  
جوز ترجيح ذلك المصلحة تقتضي ذلك فيكون المكذب احرى للكتاب الله تعالى على الظاهر الا اذا عرفتم انه

بأن يكون له ذلك  
بأن يكون له ذلك  
بأن يكون له ذلك

ومن

لا يوجد هناك مصلحة يقتضي صرفها عن الواجب ما وذلك لا يسيل اليه الا بان يقال لا يفر هذه العادة  
لكن عدم العلم بالشئ لا يدل على عدم الشئ انما في ان قلت لا بد العقل عن المؤثر العقلي حال والا  
كان عدم المانع جزءا من العلة وهو حاله لا يسيل اليه الا بان يقال لا يفر هذه العادة  
قلت الحكم من المانع جاز في كل وجه ان لا يكون قبيحا لاجل انه وجد مانع من قبحه  
لا يسل القطع بكونه قبيحا بل غايته ما في الباب ان يحصل الظن بغيره فقط **والجواب** عما ذكره راجعا  
انه انما ترجح الصدق على الكذب في تلك الصورة لما ان اهل العالم اتفقوا على قبح الكذب وحسن  
الصدق لا نعلم العالم لا يحصل الا بذلك والامتنان لما نشأ على هذا الاعتقاد واسترعيه لاجرم  
ترجح الصدق عنه على الكذب **فان قلنا** اننا فرض فسي حاله عزالات والعادة والمذهب  
والاعتقاد فاعترض على تنهيه عن هذا الغرض هذه القضية فاجابها جازمة بترجح الصدق  
على الكذب **قلت** هبنا لك فرضت فثبتت خالية عن هذه العوارض لكن فرض الخلو عن العوارض  
لا يوجب حصول الخلو عن العوارض بل لو خلت اقلها لكانت هذه العوارض في ذلك الوقت لا ادرك  
هل كنت احكم بذلك **الجواب** عما ذكره خامسا ان عندنا الموقوف على الشرع ليس هو قبح  
الحسن والصدق فان قيل الشرع اقصد وما حرمه ترتب الذم والعقاب على الفعل وعدم هذا الترتيب  
الحسن والصدق لا يتوقف على الشرع انما الموقوف على الشرع هو التبع لله فابن احدهما على الآخر  
وقد عبرت عادة اصحابنا بان يحكموا بعد هذه المسئلة في مسئلتين احدهما في ان شكر الله  
لا يجب عقلا والثانية في انه لا يحرك قبل ورود الشرع **والجواب** الامتنان فساد القول بالصدق والحسن  
العقليين فترجح منهما في ما بين المسئلتين لاغالة لكل لا يجب حمل القول بالحسن والصدق العقليين  
فثبتوا ان بعد تسليم هذين الاصلين لا يصح قول المعتزلة في حقنا المسلمين والله اعلم **العقل**  
**الخاص** في ان شكر المنعم غير واجب عقلا وقالت المعتزلة بوجوب عقلا لنا الله والمنعول  
اما القصد فتقوله فاعلم انما كانا سعد بن جابر بنعت وسؤلا وقوله تعالى **والمسلمون** من المؤمنين  
لئلا يكونوا على الله حجة بعد الرسل واما المنعول فهو انه لو وجب لوجب اما الثانية او لا تامة  
والقصد ان باطلان القول بالوجوب باطل انما قلنا انه لا يجوز ان يكون الثانية لان تلك الثانية  
اما ان يكون عائدة الى الشكر او الى غيره والاول باطل لا والله تعالى منزه عن جلب المنافع وضع  
المضار والثاني باطل لان الثانية العائدة الى الغير اما جلب المنفعة او دفع المضار لا جاز ان يكون  
ذلك جلبا لمنفعة لثلاثة اوجه الاول ان جلب المنفعة غير واجب في العقل فاما يقضي اليه اية  
ان لا يجب الثاني انه يمكن خلق الشكر من جلب المنفعة لان الشكر لما كان واجبا فاداه لوجب لا يقتضي  
شئ اخر الثالث ان الله تعالى قاد على افعال المنافع وبذلك عمل الشكر فيكون تيسر هذا الشكر  
غير واجب عقلا ولا جاز ان يكون لدفع المضار لانه اما ان يكون لدفع مضرة عاجلة وهو باطل لا لا اشتراك  
بالشكر مضرة عاجلة فكيف يكون دفعا للمضرة العاجلة واما ان يكون لدفع مضرة آجلة وهو باطل لا لا اشتراك  
بجسول المضرة عن عدم الشكر انما يمكن اذا كان المشكور سيرة الشكر وبهذه المكفر ان فاما من كان متزعا















لأن العلم بصفات الشيء متى كان ضروريا  
كان العلم ب ذاته أيضا أن يكون ضروريا  
كان العلم ب صفاته ضروريا

4

[illegible]

سَلَامًا اِلَيْهِ شَالِ الْخَلْقَ فِي الْمَلَمِ اَنْ سَلَامًا اِلَيْهِ



تجارت و بازرگانی

المؤمنين من العلم بكتاب الله

[illegible]

التجديد في شهر رمضان

فيما لا يخفى



























تأثرت فلوما العبد متا في حب  
الرجاء ان اشعره على المنه ارض

[illegible]

في الخارج

Page 10

100

100

لأنه لو كان الله تعالى قد خلق الإنسان على صورة ما خلقه الله تعالى من غير أن يكون له عقل ولا شعور ولا قدرة على العمل والعبادة لكان الإنسان كالبهيمة والجمادى لا كالعبد المأمور بالعبادة والخدمة

وكان الثاني ان كان لا يعتقد الياء الى الحروف المحيطة بها في الخط بحرفه

هو المبدأ الذي ينبغي في مقابلة الباب المائل لعدم وجوب ان يكون الحق هو المبدأ فيها البعث  
من هذه المقابلة بين المبدأ والحق ان الفصل قد يكون بمعنى القول وقد يكون بمعنى القول ايضا

والمستحق ان يكون الذي يوصي به الجرب وكما اشاع وهو ان القبط يبيع الابن اذا كان الذي لا يكون له نصيب  
ولا مستحق ان يتوارث من الابن لعدم كونه متعلقا بالوجود او لعدم ان الاعمى من ان عدمه لا يقطع الشئ او غير

فصل في الطب وهو من الحرف العرفي والعرف هو السري والحق هو الذي لا يخفى عليه  
غيره من المصطفى عليه السلام الذي وقع في الطب من العرف والحق من غير هذا الدنيا آخره

الاستعارة بالشيء الذي هو من جنس الشيء المستعار ليس للاستعارة باسم الاستعارة بل بالشيء  
الاستعارة له لخصم النظام المتعارف بالخاصة بالشيء المستعار وليس بالشيء المستعار بل بالشيء

ان يفتقد من فصله من لغوه شيئا لا يصدق ولا يستعمل لعلنا لا سند في استعماله لا للفظ ولا في معناه  
والناس في كراهة جرح الحقيقة بما لها من الجاهل من غير اعتبار ما لها من الجاهل

\_\_\_\_\_















[illegible]

الحمد لله

[illegible]

باسم المشرقة شمس الدين  
وغيره المنجية

[illegible]

سَدَّ الْاَوْبَادِ

[illegible]

عن أبي الفتح

[illegible]

استغاثت بالأمير ورعاهن الأمير في قنصلهم



[illegible][illegible]

اعني القيد المستقر في التوليد والكل من







المدينة أو يوجد الأفعى العريضة ذات الحقل

17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851. 85

[illegible]



على الاستزاد  
اللاترى الزجر وخصيص اسم  
فوق التخصيص القبر كاي

و اما از طرفي كه در اين كتاب بيان نموده اند كه از انصاف و انصاف  
مقدور است كه در اين كتاب بيان نموده اند











ط  
مادة على نحوها وهو الدلالة على التام وقد  
ذكرنا في باب التمام اقسام الدلالة على التمام  
التي هي

میں

والله اعلم  
انه



























































































[illegible][illegible]

وہی کہتا ہے کہ یہاں سے اٹھ کر آؤ



عليه السلام والأول ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
فقد صرح بذلك **والثاني** أنه لا ينفك الأمر العكس عن أن يقول المبدأ في بعضه أو في بعضه  
لا يجرى عن ذلك ذلك بعد ما **الشيخ** قال قلت ليعلم أن الله تعالى لا يفعل  
يخرج ما ليس يجب إلا على الوجه المبرور **والثالث** أن كثير من الفوائد يجب أن لا يرفع فيها لأنها  
التي فيها لا يجرى عن المأمور به لا على الوجه الفاسد والظلم الذي يقع فيه **والرابع** أن الأمر ليس  
لا ينفك إلا كونه مأمورا به ما كان لا ينافي به يكون سببا للقول بغيره لأن لا ينفك عليه العجز الكلي  
**والخامس** أن الله تعالى لا يفعل إلا ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
يدل على أن الله تعالى لا يفعل إلا ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
في أعمل النفس المأمورة واحدة فإذا لم يوافق في تمام مقتضى وجوبها لا يجرى إلا في بعضه ذلك  
مقتضى الشيء أو هو في أن تلك الأفعال لا تنسب إلا إلى الله تعالى ما مضى من وجهه النسبة إلى الله تعالى  
أعني إيقاع المأمور به على هذا الوجه الذي وقع على وجه آخره ذلك الوجه مبدئي من حيث  
أن لا ينافي في تمام المأمور به **السادس** في وجوب فعل النفس المأمورة في كل وقت من الأوقات  
مستحبا وذلك من المأمور به المأمور به **السابع** في إخراج المأمور به من الأوقات من وجهه  
أنه لا ينفك عنه **والرابع** في إخراج المأمور به من الأوقات من وجهه  
في بعض الأوقات فالأمر لا يدل على مقتضى إتمام ذلك الفعل في جميعه ذلك الوقت بل في بعضه  
**الأول** أن قول القائل لا يجرى عن هذا الفعل في جميعه كذا أو لا يجرى عن هذا الفعل في جميعه كذا أو لا  
الأمر يجب أن لا ينفك عليه ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
في وجهه وجهه ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
على وجهه وجهه ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
ما دللنا من أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
الذي هو أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
مع عدم المدلول على ذلك الأصل فيجب أن يقال أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
**والثاني** أن جعله غير موجب للفنائه فيجب أن يقال أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
عدم إيجاب النفس فيه بإيجاب علم النفس في وجهه اللغة الظاهر أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
المتقدير الأول فقامت أنه لا يدل على فصل على الأمر ليس في وجهه اللغة الظاهر أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
حده من الظاهر **الثاني** أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
الكل في إيجاب الأمر لا يمكن فعله بوجهه اللغة الظاهر أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
الأمر مقتضى العمل بطلان ذلك في وجهه اللغة الظاهر أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
وعوقوبه في وجهه اللغة الظاهر أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي  
التي هي أصل من أصله **الثاني** أن الأمر لا ينفك عن ذلك في فعل المطلوب لأنه معنى العجز الكلي

[illegible]

وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا دِينَهُمْ وَلَا تُرْسِلُوا فِيهِمُ الرُّسُلَ وَلَا تُنَادُوا بِتَحْقِيقِ الْإِيمَانِ











هنا في بيان خبر من العلماء (الاولاد) من  
عنا انهم في سيرة الا ان في سيرة بعض  
الاولاد من سيرة من

المجلد الثاني

المجلد

تبریز







تقریر و تصدیق و امضاء و تاریخ

القائمة











فان لم يكن هذا الطريق الى العرفان المشقة  
فوجب ان يقال ان الطريق الى هذه المشقة  
الاطلاق في الحقائق والادراك  
فان لم يكن هذا الطريق المشقة  
فوجب ان يقال ان الطريق الى هذه المشقة



ولا تفضل العرش فاستألفكم إلى العرش إلى العرش  
الملك عليهم السلام فإلى العرش إلى العرش إلى العرش  
بغير العرش

حدا نبع واصلان

1























الفرق بينهما

وَأَمَّا

عن كل طريق الى القبر الاستغفار فيه

17











[illegible][illegible]







[illegible]

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١











[illegible][illegible]







والله اعلم

الحیات: ۳

وإذا لم يكن العمل بالخير، وانما لم يكن سائرا في العلم والدين

في كل حين والقسام الا ان القسم كانم جوفوا كما ينبغي  
وما ابلوا بحسن ما اتمتعوا به كغيرهم















































ولما كان قد اتمى ما فيه من الامور  
صارت بعض الدنيا

22

التجديد في المصوم والغيرة بتقديس المصوم تقا وهو اشق والاولى































نورانیہ اور اعلیٰ ترین

عن ذلك لا يتناقض لكن هو أيضا جسد مجازا عن الدليل الذي لا يجد استقواء على ذلك الحكم وأهم  
إذا اجتمع على الشيء ثمانية أو ثلث الإجماع عن استدلال ولا عن استدلال قد يحصل لهم  
سبلان الشيء واستدلال على ذلك من الدلائل التي أول من علمها على الاستدلال  
على الشيء بل هذا أول من الدليل الذي يدل على ثبوت الحكم من الطريق الذي يوجب فيه الشيء  
ثابتة فإذا كان الحكم الذي في الطريق السلوك أو السلوك البدن إلى المطلوب فذلك الحكم الذي فيه  
في من ثبات ذلك الدليل يوصلنا للذهن إلى المطلوب والثابتة أي وجهات حسن الحجاز وإذا  
كان كذلك كانت آية تنفي إيجاب الإجماع في سلوك طريق الذي لا يعله استقواء على الحكم ووجه  
خاصة إلى الجاهل استدلال بالاستدلال على ذلك الحكم وحيد يخرج الإجماع كونه في واما  
إن كان إجماعه لأن استدلال بالاستدلال أو جعل ذلك الحكم فاقول لا على استدلال خطا في إجماع  
إجماعه على الخطا ذلك يتوقف في جهة الإجماع سببا ولا لا في جهة غير سببية في ذلك لكن لا يتم  
إن كل من المومنين وان لم يظن المومنين الشيء فانا لو علمنا على العموم لم نطرقا لبعضهم إلى الآيات  
لعدم دخول العموم والجائين والفتنة والصبيان في الإجماع سببا ذلك لكن لم تفتاة كثيرا  
من خطراتهم غير سببية ووجب اتباعهم في شيء أن انظر الفوائد أن كان مستعدة في  
الاستقواء لكنهم اجتمعوا على ذلك الأصل للفتنة وإذا كان كذلك كان من اتباع غير سببية  
المومنين ومن اتباع سببية قيم لا في غير ترك الإجماع **فان قلت** ترك من سببية سببية  
غير سببية المومنين فمن ترك سببية سببية نقد اتهم غير سببية **قلت** لم يجوز أن يقال  
الشرط في كون الإنسان متابع الفروع كونه اتباعا بل قيل المتبع لاجل أن ذلك الغير لا يرفع  
ترك من سببية المومنين وهو ما تركه لاجل أن غير المومنين تركوه كان متعبا ذلك سببية  
غير المومنين أساس تركه لأن الدليل على ذلك هو وجوب ذلك له لو أنه لم يدل على شيء على سببية  
المومنين تركه على الأصل لم يكن ههنا متعبا لاحد فلا يدخل في ثباته ولا في الاستدلال  
على وجوب متابعه المومنين لكن في كل الامور وأما متعبا الأول متبع لأوجه **الجواب**  
أن المومنين إذا استقواء على شيء من المباحات فله وجب اتباع سببية في كل الامور ولم يفت  
لأن يجب عليهم فعل من حيث اتهم فعله ولا يجب ذلك الحكم بالضرورة واجب **فانها** إن اهمل  
الإجماع قيل انضمام على ذلك الحكم كما هو استوفين في المسئلة غير مومنين بالحكم بل كانوا متعبا من  
بأن يترك الشيء منها ويجوز الحكم على احد الجاهل اليه اجتواء فتم غير الإجماع فظهر ان ذلك الحكم  
فله وجب متابعهم في كل ما يفترونه لم انضمامهم في التفتين وهو محال **فان قلت** الإجماع الأول  
على غير الوقت وطلب الدلائل الحكم بالردى الاجتهاد كان مطلقا بل كان بشرط عدم الامتناع  
على حكم واحد فإذا حصل الاتفاق في ذلك شرط الإجماع وقال في رد القول **قلت** المومنين من جهة  
الإجماع حصل الخلاف فلو شرط القبول في الخلاف في إجماعهم الإجماع لم أن يكون في قبول وجود الشيء  
مشرط لاجل وجوده وهو ايضا فلو كان في احد الاجتهاد من يكون مشروطا بشرط حيز اضافي في اتباع

التي والتكليف لم يرد من ان لا يستقر شيء من الاجامعات **وثالثها** ان اتفاق المجيعين على  
اجماعهم اما ان لا يكون عن استكمال لو يكون عن استكمال الاول باطل من التلخيص  
الاستدلال خطا بالاجماع فلما اتفق اهل الاجماع عليه كان المجيعين على الخطوط التي قدح في كون  
الاجماع حجة وان كان الثاني فذلك الدليل اما الاجماع او غيره والاول باطل لان الاجماع  
ما ان يكون نفس حكمه او تجميع حكمه والدليل على الحكم تقدم على الحكم والثاني يقتضي ان يكون  
سبيل المؤمنين اثبات ذلك الحكم بغير الاجماع فيكون اثباته بالاجماع ابداعا غير سبيلهم  
فوجب ان لا يجوز ظهورنا لوجوه الآخرة على انقضاء متابعة المؤمنين في كل الامور لعدم  
الشافعي واذ ابطال ذلك وجب حملها على انقضاء التلخيص في بعض الامور وحسنه قوله  
بوجوب وتحمل على ان لا يبعد على القول بوجوب هذا الاتفاق وجها **احدها**  
ان اهل الاول اتبع سبيل الفضل المجيع فهم امر باجماعهم فبادروا واصحابهم فكذلك  
ههنا **وثانيها** اما اذا حمل الآخرة على ذلك كان ذلك السبيل خاصة في حاله ولو لم يكن  
اجماع على الحكم الشرعي كان ذلك ما يصير سبيلهم في المستقبل ولا يوجب البعد  
فذلك الرواية فالحمل على الاول اولى **وثالثها** ان السلطان اذا اذاع من رشاقي وزركي  
من حقه وبعث سبيل فلان ويجوز ان يرد مقتضاها من باطل الرواية باتباعهم فانما يتبعه بالسبيل  
لذلك سبيلهم في طاعة الزور دون سائر السبل لسلطان الآخرة على وجوبها لاتباع  
في كل الامور لكنه ما تعلل على وجوب متابعة بعض المؤمنين او كما هو الاول باطل لان المقطع  
المؤمنين جميع فبعد الاستدقاق ولان افعال البعض غير معتبرة بالاجماع ولان القول بالزور  
متناقضة والثاني فحمل وكفى كل المؤمنين هم الذين يجوزون في الخيام الساعة فلا يكون  
الوجود في العصر كل المؤمنين فلا يكون اجماعهم اجماع كل المؤمنين **فان قلت** المؤمنين  
هم المصدقون وهم الموجودون اما الذين يوجبون باعد فليس بمؤمنين **قلت** اذا قلنا  
اهل العصر الثاني في العصر الثاني لا يصح الترتيب بان العصر الاول هم كل المؤمنين  
فلا يكون اجماع اهل العصر الاول عند صدور اهل العصر الثاني قول لكل المؤمنين  
فلا يكون اجماع اهل العصر الاول غير اهل العصر الثاني لسلطان اهل العصر كل المؤمنين  
الآية انما زالت في زمان الرسول فلا يكون الآيات مخفية بمؤمن ذلك الوقت وهما يتفق ان يكون  
اجماعهم حجة لكن التمسك بالاجماع اذ يتبعه فاذ الرسول فالحديث ان الذين كانوا موجودين  
عند نزولها والآية تترابا سرهم الى ما بعد وفاة الرسول سواء اذانت كلهم على الحكم او اذ لم  
تدفعوا والآية لم تزل في ذلك اجماعا ولكن ذلك يزعمون في نفيهم الاجامعات الموجودة في ذلك  
على عدم خلافة ذلك كثير منهم ماتت زمان جوفه التي منقطعة الاستدلال بغير الآيات سلط  
فذلك اهل وجوب متابعتهم من كل عصر على الزمان كما هو محقق ذلك في عصرهم وبمعنى ودلول  
باطل ١٧٠ لا يجزئ الاجماع في الامور على الاعتقاد والخاص والشافعي قوله ان عندنا يجب

۱۵۰



في كل عصر متعاقبة بعض من كان فيه من المؤمنين وعمل العالم المشتم على ان المراد سابعة سبع مروي  
العصر لا بلان عبارة عن التسديد وبالقلب وهو عبارة عما لا يكون تعلم في الجنتين كونهم صنف  
يقولون لاحد الانهم وان كانوا اصعدوا في اللسان لكنهم كفوا بالقلب واذا جحدوا ذلك  
جعلنا قلوبهم مؤسرين واذ كان الواجب ثبت السماع للمؤمنين حتى جعلنا قلوبهم مؤسرين فيجب  
عليه السماع وهو ايضا لانهم في المستقلة القاطنين بان المؤمن هو المستحق لفراسخ في ذلك  
مريض معلوم ايضا واصحابنا لا يسمعون اجماع قلوبهم مستحقين للشعوب الا بعد ان يكون لهم  
محبة من في ذلك الحكم اذ لو لم تعلم ذلك لجوز ان قلوبهم تخطين وان يكون خطابهم كغيره من غير محبة  
استحقاق الثواب واسم الايمان فالتا انما عرفه كونه الجنتين مؤسرين في اذ عرفنا ان ذلك الحكم  
مؤثباتا لا مستندة العلم بكونه ابا من اجابهم ثم **ثم** **ثاني** في ذلك لا يجوز ان يكون  
المراد من المؤمنين المصدقين بالان كما في قوله تعالى ولا تحكوا المشركات حتى يؤمن **ثالث**  
لاشك ان اطلاق اسم المؤمن على المصدق بالان دون القلب محال فاذا اريد كمال الحق  
في هذا الحال فلهذا لم يجر على محال آخر وهو ان نقل المراد واجاب سابعة السبيل الذي  
شأنه ان يكون سبيل المؤمنين كما اذا قيل اشبع سبيل الضالحين لا يرد به وجه سماع سبيل من  
يقتضيه كونه صالحا وبوجه سماع السبيل الذي يجب ان يكون سبيل الضالحين صلحا اذ لا  
لا يجرى على كون الاجماع محققا في ذلك قطعية له قطعية الاول من حيث ان في كل المسئلة قطعية  
ولا يجوز التسليم في هذا الا لا الذي شأنه ما تقدم في كتاب اللغات ان التمسك بالاول  
القطعية لا يبين اليقين **ثاني** في بعض هذه المسئلة قطعية **ثالث** في بيان الاحكام  
من الاجماع قبل ان الاجماع والتسديد يصح في القول وليس يلحق بل كالم تنفذ ذلك فان منهم من  
يقول كونه في الاجماع ومنهم من يحدده فلا قامت لغوا اشتداه ولا طعن في ذلك هذا  
قطعية لكل الامر وذلك يوجب شذوذا واجماع والجب من التمسك انهم انما اجتمعوا في جميع مسمى  
الاجماع واختلفوا في اجزاء ما في ذلك كقولهم في العزائم الاكبرين ولا يوجب اذ كان  
الاكتفاء لو لم يتم يقولون الحكم الذي لا يطالب الاجماع مقطوع وبجاءه كذا وفاقوا في انهم  
ففيكونوا في اقرى من الاصل وذلك قطعية عظيمة على الا لا في الآخرة على ان الاجماع  
جهة كلفها استاضة الكتاب والسنة والعقل اما الكتاب فكل ما فيه منع لكل الا من القول  
الباطل والنقل الباطل كونه في القول وان يقولوا ان الله لا يملأ قلبه الا ما كوا الامم بكم  
بالاطلاق فان النعم في الشيء لا يجوز الا اذا كان النعم في شخص او امنا المستفزة **رابع**  
فمن ساد في اجزاءه وان لم يجر في ذكر الاجماع ولو كان ذلك مبرك كرامة المائدة الاظهار  
في كونه مستندة الحاجة اليه لان تأخير النسيان عن وقت الحاجة لا يجوز **ثاني** في  
لستم السابعة اشرار في **ثاني** قوله تعالى لا تجزوا ليهدي كفارا ايضاً بكم كراب  
بعض **ولما** قوله ثم ان الله تعالى لا يفيض العلم استة اياهم من الناس في كل قبيلة

[illegible]























وان اردت ان تاتيه فوسم لكتم بالوجوه  
فالحاصل ان الذوق عرف بالاستقراء كونه نطقا

[illegible]











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

104

الاجماع والمشتق انما يتبين بقوله عفا عن اول سبب هذا الاستدلال من وجهين الاول  
ان المشتق لا يتبين من هذا القول الثاني فلو ان القول الاول لم يكن مقبولاً لكانت  
الافتراضات كلها كمالاً فيكون محذوراً ما عفا عن هذا المشتق الثاني لان الذين انشروا به من الذين  
الاجماع فكانت المحذورات هي **الثاني** ان المشتق لا يتبين من هذا القول الثاني فلو ان القول الاول لم يكن مقبولاً لكانت  
هذا الاستدلال عفا عن ما شارك ذلك وانما المستحكون لا يحتاج الى الاجماع هناك فقد اختلفوا في ما كان  
اعتبر الافتراض له في ما عفا عن ذلك لان الافتراض لما كان شرطاً في الاجماع ولم يرتفع عن ذلك







[illegible]

الثاني ان الامكان لا يورثه كون الاموال **الثالث** ان القول بحدود المال لا ينافي مع كونه  
 ملكا للمدينة كما قد اختلف فيه اخرج منها اكد من قوله فثبت ان مكان كان قوله فثبت  
 كل مكان كالرسول ثم **اجل** قوله يتبين ان كل من خرج من المدينة فهو ميت **قلت** انه  
 خبر واحد لا يجوز الاحتجاج به في العبادات **قلت** لا ينافي في المسئلة العلمية بل لا ينافي فيها  
 الخبر لانه اجماع اهل المدينة بخبره واهل الباطن واجب اهل به **قوله** يحمل على من حكيه  
 القوم بالمدينة **قلت** بقيد المطلق بخلاف الاصل ولو اجاز ذلك لكان قوله وبيع غير راسل  
 الزم فيه وفراغ اليد التي لا يجمع استيضا على عمل من الصودر وان كان هو ان يكون من خصه انما  
 وخص المطلق بخاص الاصل ولو جاز القول من منعه خوده في حكمه **قلت** يتبين  
 قوله لشيء فيه اسبقه عن **قلت** لكن لا يمتزج الحسنة بل يمتزج الاصل انما اجمع افرادها  
 فلو اختلف اجمع افراد الحسنة عن المدينة والاصل القول بانها يمتزج **قوله** لا يميز  
 خصه بزمانه **قلت** لان الخصم خلاف الاصل **قوله** الاداء على ان لا يجمع  
 جز غير مخصص بحدود من فهم **قلت** اختلفنا لانه لا يتبين ان اجماع اهل المدينة بخبره ولكن  
 لا ينظر في ذلك فاذا شاء دليل يتفصل لكن منعه **قوله** لا انزل لكان **قلت** لا  
 استعمال في نفسه انه تعالى اهل زمانه العن بالصفة في الاتصال حتى استبان بالصفة من سائر  
 ايام لا العمل لا يدل على ذلك وانما يصح على السمع **قوله** من كان قريب من كان كان حجة  
 في كل مكان كالرسول ثم **قلت** فاما ما مر في حق عارضة الفتن كان بالاطلاق فانه يقول ما لالت  
 بدليل يستدل به **قلت** يجوز اهل الامور **الثالث** اجماع اهل المدينة فانه يمتزج  
 خلافا لرويت **قلت** ان اهل الامور اختلفوا في كونهم الحاصل في اهل المدينة من خلفه ان قيل  
 جاز في مخالفتها **اسجوا** بان يكونوا بخبر المدينة اما الآية فتدبر على جلال انما يريد اهل البيت  
 منكم اهل البيت واهله وكنتم تطعونهم او اختلفوا من وجوب ان يكونوا اسطفا عن  
 وانما اهل قوله عليه السلام ان كل فيكم من انتم منكم من تسلموا كتاب الله وصرفي وانما  
 المينة فان اهل البيت اسطفا عنهم والذين عليه السلام منهم بوجه وانما عليهم ائمة **قوله**  
 من ادله ان ظاهر الآية في اوجاب غير التسليم وانما باقية اذ تسلموا فخطاب من لا تسلم قال و  
 قريب من كونهم فائزين يرتفع بمخالفة الاولى في جري جري قوله الواحد لا يمتزج علموا  
 انما يريد للمخبر وعلوه ان هذا القول لا ينافي الا انه كذلك **الثاني** فاما اهل  
 من وجوه **احدها** انما اراد من اهل انما يريد اهل البيت حكيه **سجوا** ان اهل البيت  
 على زوال الحسن والحسين عليهم السلام لا ينافي في ذلك فانه لا يمتزج تسليم كذا قال  
 من ان اهل البيت **والثاني** انما اراد من اهل انما يريد اهل البيت حكيه **الثاني** انما اراد من اهل  
 اهل البيت حكيه من جاز انما اراد من اهل البيت من الكل واذ اهل البيت حكيه من اهل البيت  
 وجب على من زوال الرجب عنهم لان ذكر السب لارادة السب ينافي زوال الرجب عن

لا بد ان يكون مستقر ان كل ان كان مستقر  
لدي مستقر وهذا مستقر ان كل مستقر  
لا بد ان يكون مستقر



12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100

عن أبيه وأمه  
هو الذي كان يسمي بالملك  
وكان له من المال ما لا يحصى







لقد تمثل الينا نوع هذا الاحتمال لاشياء الاجماع فان قلت لو قلنا هذا الباب لزم ان لا يلقى  
شي من النصيب دليل على ثبوت الاحكام لاحتمال طرأان الشك والخصيص قلت الفرق ان  
حصول الاجماع من الشائعين شرط طرأان لا يكون لاحد من الصغائر قول بخلاف قولهم فاشك في  
ثبات في زمانه ثبوت ثبوت الاجماع عليه فيكون ذلك شك في حدوث الاجماع والاصل انما هو  
على القدم وانما في المسئلة الا انما في النقط فظاهر فيشك في العموم والمشتات انما وقع في  
طريق التزليل لما حصل عدم طرأانه فظهر الفرق **الجواب** عن الاول ان الذي ذكرناه  
يشك في ثبوت لما مات واحد من اولئك الحاضرين ان لا يلقى اجماع الباقيين ضرورة ان يشك  
الى حصول اهل الاجماع وهم لا يقرضون **قوله الثاني** انه يقول ان تلك الواقعة شاققت  
زمان الصغائر فلم يشكوا في ثبوت الاحكام لانها وقعت في زمان الشائعين  
فتمسكوا من الاولين بعد ان ثبتت الصغائر ولا يلزم **قوله الثالث** ان حاصل ما ذكرناه  
راجع الى انه دخل في الاجماع في زمان الصغائر وهذا لا نزاع فيه وانما النزاع في انه لا يحصل  
كان يجوز **قوله الرابع** ان من الجواب من غير ضرورة **قوله الخامس** انه لا يكون اجماع الصغائر  
حده لاحتمال ان يكون الصغائر في تلك كانت في وقت وقوعها فيقول **قوله السادس** انما عليه  
**قوله السابع** ان كل ما لا يثبت اجماعه يكون الاجماع حجة على العلم يمكن اثباته بالاجماع صريحاً  
ممكن اثباته بالطعن وكذا قاسموا على كل الصغائر واثبات النبوة بالاجماع اما حدوث العالم  
فيكون اثباته لا يشك في اثبات الطالع حدوث الاعراض ثم يعرف هذه النبوة فيعرف به اجماع  
ثم يعرف بحدوث العالم واليه يمكن التمسك به في ان الله تعالى واحد لا يقبل العلم بكونه واحداً  
ممكن ان يعلم به الاجماع **المسئلة الثامنة** اختلغوا في ان الاجماع في الآراء والحروب من جهة منهم  
من انكره ومنهم من قال انه يجوز استقرار الآراء والمأخذه فلهذا الحق انهم مطلقه لان ادلة  
الاجماع في حقيقة بعض الأمور **المسئلة التاسعة** هل يجوز انقسام الامة الى قسمين واحداً القسمين  
خطرون في مسئلة القسم لا يجوز في مسئلة اخرى مثل اجماع شرط الامة على ان اقبال لا يثبت  
والعبد يثبت واجماع السط لا يثبت ان القابل يثبت العبد لا يثبت الاكثر من على انصافه لا يثبت  
خطام في مسئلة لا يخرجهم من ان يكونوا في قسم واحد الخطا وهو منقسم ومنهم من جزمه قال لان  
الخطا يشع على الامة لا يثبت الامة لا يثبت في كل واحدة من المستثنى بشرط **المسئلة**  
**العاشر** لا يجوز انقسام الامة على اكثر من قسمين انما يجوز ان تقسم الامة لانه اذا اختلفت فلات  
لم يكونوا مؤمنين في سبيلهم سبيل المؤمنين واذا اختلفت بالرسول فستخرجهم من ان يكونوا مؤمنين  
وجوز **قوله الحادي عشر** ان الله تعالى اوجب علينا اتباع سبيل المؤمنين واتباع سبيلهم مشروط  
بوجود سبيلهم وما لزم الواجب المطلق الا بغيره ووجب هذا اذا اختلفت نظر المؤمنين في  
الايان بالقبول است اذ اختلفت على تصديق بالاثبات في ظهور ان الامة لا تزل ان الصدوقين  
في الظاهر لا يجوز اجتماعهم على الخطا وذلك يثبت من اجابهم على الكفر **المسئلة العاشرة**

لقد تمثل الينا نوع هذا الاحتمال لاشياء الاجماع فان قلت لو قلنا هذا الباب لزم ان لا يلقى  
شي من النصيب دليل على ثبوت الاحكام لاحتمال طرأان الشك والخصيص قلت الفرق ان  
حصول الاجماع من الشائعين شرط طرأان لا يكون لاحد من الصغائر قول بخلاف قولهم فاشك في  
ثبات في زمانه ثبوت ثبوت الاجماع عليه فيكون ذلك شك في حدوث الاجماع والاصل انما هو  
على القدم وانما في المسئلة الا انما في النقط فظاهر فيشك في العموم والمشتات انما وقع في  
طريق التزليل لما حصل عدم طرأانه فظهر الفرق **الجواب** عن الاول ان الذي ذكرناه  
يشك في ثبوت لما مات واحد من اولئك الحاضرين ان لا يلقى اجماع الباقيين ضرورة ان يشك  
الى حصول اهل الاجماع وهم لا يقرضون **قوله الثاني** انه يقول ان تلك الواقعة شاققت  
زمان الصغائر فلم يشكوا في ثبوت الاحكام لانها وقعت في زمان الشائعين  
فتمسكوا من الاولين بعد ان ثبتت الصغائر ولا يلزم **قوله الثالث** ان حاصل ما ذكرناه  
راجع الى انه دخل في الاجماع في زمان الصغائر وهذا لا نزاع فيه وانما النزاع في انه لا يحصل  
كان يجوز **قوله الرابع** ان من الجواب من غير ضرورة **قوله الخامس** انه لا يكون اجماع الصغائر  
حده لاحتمال ان يكون الصغائر في تلك كانت في وقت وقوعها فيقول **قوله السادس** انما عليه  
**قوله السابع** ان كل ما لا يثبت اجماعه يكون الاجماع حجة على العلم يمكن اثباته بالاجماع صريحاً  
ممكن اثباته بالطعن وكذا قاسموا على كل الصغائر واثبات النبوة بالاجماع اما حدوث العالم  
فيكون اثباته لا يشك في اثبات الطالع حدوث الاعراض ثم يعرف هذه النبوة فيعرف به اجماع  
ثم يعرف بحدوث العالم واليه يمكن التمسك به في ان الله تعالى واحد لا يقبل العلم بكونه واحداً  
ممكن ان يعلم به الاجماع **المسئلة الثامنة** اختلغوا في ان الاجماع في الآراء والحروب من جهة منهم  
من انكره ومنهم من قال انه يجوز استقرار الآراء والمأخذه فلهذا الحق انهم مطلقه لان ادلة  
الاجماع في حقيقة بعض الأمور **المسئلة التاسعة** هل يجوز انقسام الامة الى قسمين واحداً القسمين  
خطرون في مسئلة القسم لا يجوز في مسئلة اخرى مثل اجماع شرط الامة على ان اقبال لا يثبت  
والعبد يثبت واجماع السط لا يثبت ان القابل يثبت العبد لا يثبت الاكثر من على انصافه لا يثبت  
خطام في مسئلة لا يخرجهم من ان يكونوا في قسم واحد الخطا وهو منقسم ومنهم من جزمه قال لان  
الخطا يشع على الامة لا يثبت الامة لا يثبت في كل واحدة من المستثنى بشرط **المسئلة**  
**العاشر** لا يجوز انقسام الامة على اكثر من قسمين انما يجوز ان تقسم الامة لانه اذا اختلفت فلات  
لم يكونوا مؤمنين في سبيلهم سبيل المؤمنين واذا اختلفت بالرسول فستخرجهم من ان يكونوا مؤمنين  
وجوز **قوله الحادي عشر** ان الله تعالى اوجب علينا اتباع سبيل المؤمنين واتباع سبيلهم مشروط  
بوجود سبيلهم وما لزم الواجب المطلق الا بغيره ووجب هذا اذا اختلفت نظر المؤمنين في  
الايان بالقبول است اذ اختلفت على تصديق بالاثبات في ظهور ان الامة لا تزل ان الصدوقين  
في الظاهر لا يجوز اجتماعهم على الخطا وذلك يثبت من اجابهم على الكفر **المسئلة العاشرة**



1875

4







مضمون التواتر **فان قلت** يجوز ان يكون هذا الشخص الذي اراد الان غير الذي رايته بالامر اذ قد  
ذلك الى الشك فقلت انما **قلت** ان العاد يخلق مثله ان الشك في الغيب الذي اشتهاه **قلت**  
بوجهه ان ما منع من معرفته انما هو ان لا يصدق في الاشياء بالنفس وذلك لطبي  
وهو ان الله تعالى جعل **قلت** لا يصدق في الاشياء بالنفس ان الشاهد هو وجود  
هذا الذي اراد الان فاما ان هذا هو الذي رايته بالامر فهو غير متأكد فلا يلزم من نظر الشاهد  
الى هذا الشيء نظره الى المشاهدات واما البرهان الذي ذكره على امشاع هذا الاحتمال فلا يمنع  
الالتزام لان هذا يجوز وكان ينافي ذلك البرهان لان الجاهل من تلك البرهان خاليا عن ذلك البرهان  
لكن التوهم لا يغير من هذا البرهان بل يجب ان لا يحل في هذا الجواب **والجواب** ان هذا شكك  
في الضرورات فلا يصدق الجواب كان شبهة مركبة المشاهدات لا يصدق الجواب بل هذا السبب  
**الاستدلال** انه القدر العادل متيقنا بالقرائن في روي وهو قوله الجواب فلا لا يحسن  
البرهان الكسبي من القدر والاسام العريين والفراغ اما الشرف الذي من الشبهة فكان  
فيه لسانا في العلم ضروري والحاصل ان لا يكون من اهل الشك في الدين والبدل والحاصل ذلك  
على ان ليس نظري **الاعتراض** ان المؤمن والمؤمن في هذا الوجه يكلام واحد وهو ان النظر في  
ذلك ليس بالترتيب لعدم احوال الخبرين وهذا القدر حاصل للامانة والمؤمنين لانه قد حصل في  
علمهم عدم كونه وهم يستحقون من تركيبتها علمها آخر سلبا ان ما ذكره يوافق ذلك كمن يفتي  
ما يظن من ثلثة اوجه **الاول** ما ذكره ابو الحسن وهو ان الاستدلال بمباركة من تركيبتها علمها  
يتمثل بها العلم او يظن ان كل اعتقاد يوجب وجوده على ترتيب اعتقادات اخرى واستدلال العلم  
الواقع بالتواتر سبيل الامانة لا يصدق وجود ما اجري اهل التواتر هذه الامانة انما لا داعي للغير  
الى الكذب فلا يصدق في الخبرين ما يصدق في كل واحد من هذه المقدمات مما يحصل في العلم ان ذلك  
صدقا فالسابع هو التواتر في العلم يتم عند كل واحد من هذه المقدمات مما يحصل في العلم ان ذلك  
العلم استدلالا في **الثاني** ان العلم بالحاصل الخبر التواتر لو كان ضروريا لكان مستلزما اليقين  
لكن لا يشك ان حتمه ولو كان كذلك لكان لا ضرورة كونه حاد من على سبيل الاستدلال بذلك  
فكان ينبغي ان يعلم بالضرورة كل ما قل في هذا العلم ضروري وان كان ما يراعى من الضرورية ولما يمكن  
كذلك علم ان هذا العلم ليس ضروري **الثالث** دليل الكيفية وهو انه لو كان ان يعلم ما ناهي عن  
بالضرورة طار ان العلم بالضرورة بالاستدلال ولما يطل هذا يطل **الاول** انما هو قوله ان ذلك  
الاستدلال لا يطل ما في كل احد **قلت** سببنا في الله تعالى في قوله ان ذلك الاستدلال  
فان قيل هو الجواب بعينه من العارضة **الاول** **والجواب** عن الثاني ان كون العلم ضروريا كيفية  
للعالم ومن الجاهل ان يكون اهل الشيء سلبا ولو كان كذا **والثاني** انما هو قوله ان الجاهل  
**الاستدلال** **الاربع** استدلال ابو الحسن في البرهان على ان خبر التواتر يصدق وقال لو كان كذا  
لكان الخبر ان اما ان يكون ما ذكره مع علمه يكون كذا في الامانة كذا في الامانة كذا في الامانة

كذلك لانهم على هذا القدر اما ان يكون قصدوا نقل الكذب لغرض من وجع اول الغرض من وجع والثاني  
على اما ان لا يكون الفعل لا يحصل في وقت دون وقت الا لم يجمع والامر لم يجمع احد الطرفين  
على الآخر من وجع ومحال واما ثانيا فلان كونه كذا اجتهاد وجه الفتح صاد عن الفعل  
ومحصل الضارفة التي يستحيل حصول الفعل الا لما في اقرين من ذلك الضارفة **اما**  
القسم الاول وهو انهم قصدوا نقل الكذب لغرض اما قسم كونه كذا باو في آخره الاول باطل لان  
كونه كذا اجتهاد وجه الفتح دعاو الثاني باطل لان ذلك الغرض اما ان يكون رتبيا او ذوقيا او  
التدبيريا فاما ان يكون رغبة او رغبة وعمل القدرات فاما ان يقال كلامه كذا في الدواعي بل احد  
من هذه الاقسام او يقال قد يضمن بعض هذه الدواعي ويضمن بعض الآخر وعمل كل القدر  
فاما ان يحصل تلك الدواعي بالتراسل او بالتراسل والاقسام كلها باطل اما ان لا يجوز ان  
يكون للمؤمنين خلاف في الكذب متفق عليه سواء كان ذلك بالفعل او بالشع فكان ذلك مستلزما  
وبما لا جد اجاب رتبيا واما الزعمية الدينية فقد يكون رجا عرض على الكذب وقد يكون  
لا يسلح لا يجمع فرع شافعيان وان كان الاصل له والاول باطل لان الكذب من الناس لا يوجب  
بالغرض الكثير في مقابلة الكذب وان احتاج اليه وكان القول في القسم الثاني واما الوجه  
فان لا يكون الامانة للسلطان لكن السلطان لا يقد على ان يجمع الجمع العظيم على الكذب الا  
تربا ان السلطان لا يصدق ذلك فجميع اهل هذا كانه لا يعلم كل واحد منهم حتى يعلم مضطرا  
لا ذلك الكذب وان السلطان كسبه اما يعرف الناس من الامانة فكلام مع انهم اخر ما  
يذكرون حتى يصير مشهورا بينهم ولا ينافي في كونهم الامانة لا عرض للسلطان في ذلك  
عنه بالكذب ولا يجوز ان يقال الجملة العظيمة كذا في بعضهم للضرورة وبعضهم للهبة وبعضهم  
للمدح لان كلامنا في جملة عظيمة ايمانها باجماعات عظيمة تحت قضاوي احوالنا في قوة هذه  
الدواعي **واما القسم الثاني** فهو انهم كذا في اقسامهم اهل الامانة كذا في اقسامهم اهل الامانة  
او الاشبه عليهم التي يعرفوا الاشياء في الضرورات باطل في شرط خبر التواتر ان يكون واقعا  
عالم وجوده بالضرورة فاما اذا اخبر الخبرين عن المشاهدات اما ان القسطين من اخر ما يوجب  
من شهادة للواسطة واحدة او سبيل فانه لا يحصل العلم بخبرهم الا انهم كون الوسايط مستحقين  
بالشهادات المعينة في اهل التواتر وذلك الاصل في بعض **الاول** ان يكون اهل التواتر الذين  
واسطهم اخره ان اولئك الذين مضوا كانا من جميع المشايخ العظيمة في اهل التواتر **الثاني**  
ان كل اهل العلم يصدقون حتمه فلا بد وان يشترط في الناس حدود وقت حدوده فان معاذا  
الضرورة والاكراهية لا يشترط ان يكون لكل الاجابة اشهر في قلوب الناس وقت حدوده فاما ما يظن  
شي من ذلك سلبا ان الامر كان كذلك وكل الامانة هذا تام الاستدلال **والاعتراض** عليه  
ان يقال ان الحسين اما ان يكون خبرك من هذا الاستدلال فكذا يكون خبر صدقا وذلك  
سلم او اليقين فلا يشك ان ما ذكره مبدأ اليقين لان التسميم المختص لليقين يجب ان يكون

سورة



والمراد من الخلق والنبات ترتيبا فلهذا لا يشاء ان يكون ان يقال ان كذا هو الاصل **قوله** الفعل  
يدون المخرج **قلت** هذا لا يتم على ما ذهب اليه من ان الفعل لا يكون له بيتا انه مشتق من  
ان تقادرت على فعله في التركيب والالزام انما يكون من جهة واحد الطرفين لا من جهة  
المخرج ان كان من فعل البعد على الطلب من انه لم يفعل مخرج احد الطرفين دون المخرج الطرف الاخر  
وان كان ذلك المخرج الاخر من فعله لم يتم التسلسل او فتم المخرج ليس من فعله فتمت حركته  
ذلك المخرج ليس من فعله اما ان يكون ترتيب الالف عليه واجبا او لا يكون فانه كان الاول من الخبر  
وان كان الثاني فهو باطل وخبر رخصة فالالزام عليه ان يرد اما ان ياتى فعله اذا التزم  
ترتيب الالف عليه جازمه عند ان لا ترتيب عليه في بعض الاوقات ذلك الامر وجاز في وقت  
آخر ان ترتيب الالف لم يرد ذلك اصلا لما كان ذلك ترتيبا تاما وكما في المخرج التام واذا  
كان كذلك ترتيب الالف عليه في احد الطرفين دون الوقت التام واما لا يكون كذلك  
كان الاول قبل تلك الحصة الزمنية ما كان المخرج التام خاسرا فكيف قد رتبناه حاسبا  
هنا خلفتم اننا نقل الكلام الى تلك المزية فبين اننا نقل احد قائله بعد حصولها فان  
وجبة ترتيب الالف عليها الزم التجزؤ ان لم يجب انفسر الى مزية الاخرى الى نهاية وروج  
واما ان لم يكن ترتيب الالف على ذلك المخرج في تلك الاوقات لا يحصل حصول من يرد ذلك الوقت  
دون شارب الاوقات كانت نسبة تلك المزية الى زمان ترتيب الالف عليه ولا ترتيب على المخرج  
ولا مخرج ولا يحصل عليه فيكون الاختصاص في تلك الوقت ترتيب ذلك الامر على ذلك المخرج  
دون الوقت الثاني ترجحا لاحد الطرفين الممكن المشاوي على الاخر من غير مخرج وهو ما لا يقد  
بان نبينا انه لم يحصل للبعد مخرج من قبل البعير ان يكون فاعلا واذ حصل المخرج  
ان يكون فاعلا وهذا هو الجبر واما بتقدير ان لا يجب ذلك فالاشكال وادفعه  
حصول مخرج الوجود اذا جاز ان لا يوجد كان الوجود وانما لا يحد من جهة واحدة لا عند  
حصول المخرج الوجود يستحيل مخرج البعد فتمت حصول مخرج الوجود لو حصل الوجود وكان  
حصوله لا يحد من جهة واحدة وجوزت ذلك بطل قولنا الفعل لا يقع الا على الذي قد لا يجوز  
احل فتواتر ان يكون بالالف **ولما** قوله ثانيا كونه كذا باجته صرف لا جته ما قلنا  
بناصل ان الكذب يقع كونه كذا او قد مر الكلام في ابطاله في اول الكلام سكتا ولكن عند  
سؤال الصادق ان وجب الترك لم يجز ان لا نقول وان لم يجب وقد بطلت عند  
حصول الصادق عن الفعل ان يوجب العقل فلم يرد من كون الكذب جهة صرف اشياء ان  
يجوز الكذب سلبا لا بوجوه من ادعى لا يجوز ان يوجب خبره متعلقه بالكذب كونه  
كذا وحسب ان كان كذلك اشياء على الكذب لا يرضى آخره كونه كذا **فان قلت** انه  
من المحال ان يشترى الكذب بغيره كونه كذا **قلت** جازمه كونه في الواحد والاشياء  
اشياء في جميع انفسهم فحال هذا كانه جاز على كل واحد منهم وحده ان ياتي في اشياء غير العينة

من انفسهم طامسا واحدا كونه لا يجوز اشياء الكذب **قلت** الجواب عن الاول اننا نقل  
اشياء ذلك فالاولى عليه كونه وترى بها اعتادوا الكذب بحيث لا يصحون وان كانوا يعلمون ان  
ذلك لا يجزىهم حاجته واجلا واذ كان كذلك لست ان دعوى الضرورة باطله **وعن الثاني** نقل  
ان استقر الصادق من قبلنا قريبا ان الكذب العظيم لا يصحون على كل طامس معين في زمان معين  
وهو ليس حصول اليقين التام بذلك كونه ذلك جاز على كل واحد منهم ووجودهم واحد منهم  
لا يقع حصوله من الثاني فيكون حصوله من كل واحد منهم ومع هذه الجهة التي تبين على الجواز  
كيف يمكن الضرورة في الاشياء سلبا لا بوجوه من غير سوي كونه كذا باطل قلت ان ذلك الغرض  
اما ان يكون دينا او شيئا يورثه او يورثه وبنا الدليل القاطع على محض سلبه فلم لا يجوز ان يكون  
وبنا **قوله** حصة الكذب مستوفية **قلت** مطلقا لا نسب فان كثيرا من الناس يصدقون  
ان الكذب الشئ الاحصاء مصلحة في الدنيا لا جاز واجبه هذا امر جاز من الزيادة وقبولا  
اشياء كثيرا من الاشياء في قبائل الاوقات ووجود ان يرضى من محل الناس على العبادات  
ما اذا كان كذلك فلعلمنا اننا ننقل اهل الكذب لما اهتم اعتقدوا فيه حصوله وبقدره وان كان  
ادفعه ان لا يتحقق سلبا انفسهم من دنيهم لا يجوز ان يكون لغيره من دنيهم **قوله** ان  
الماخذ احوال او اشياء التي لا يمكنها ما **قلت** ان الدليل على حصول الدليل على القاطع  
على ما ذهب اليه السلف **قوله** الجماعة العظيمة لا يشتركون في الرتبة والكذب لا يحصل احد  
مؤمن الرتبة **قلت** ان ادعى العقل الذي قد تراعى وان ادعى الحكم المانع من  
التشخيص فالدليل عليه فانه اذا كان ذلك في العشرة او العشرة ولم يكن ثبوت هذا الحكم لبعض  
ما اتمت حجة القضاة في علمنا ان لا يشتركون الكذب كذا في الذي يركده انما هو عند ان اهل حدة  
احد وان اهل الارباب لا يركضون ان يركضوا من الرتبة العام ان يكونوا الذين غاب اليهم وورثوا  
ذلك اشياء العينة في تلك البلدة وقد دنا ان اهل تلك البلدة كانوا اهل حكمنا في مثل  
هذه العشرة ان يتكلموا على الكذب وان كانوا اكثر من جواز ثبوت هذا الحكم اشياء الخلق  
التي على الكذب لا يحصل الرتبة سلبا ذلك فلم لا يجوز ان يكون للرتبة **قوله** السلطان  
يكون اسكان الكذب **قلت** ان ادعى العقل انفسهم سلبا وان ادعى اليقين فالاولى فانه  
ان جاز اسكان الكذب والافعالين رتبة فلم لا يجوز اسكان الكذب فانه الصواب في الجواز  
فانه لا يجوز **فان قلت** اجد العلم الضروري بذلك من غير ذلك **قلت** هذا الاستعداد ليس  
اقرى من الاستعداد الحاصل بغيره وهو ليس بغير العلم السليم لا يصحون الضرورة في ذلك  
حتى يعلموا من اهل هذه الاشياء العينة سلبا ذلك فلم لا يجوز ان يقال انهم كذا  
الدواعي مختلفة بعضهم للرغبة وبعضهم للرغبة وبعضهم بالنوازل وبعضهم بالمشاققة **قوله**  
الطعام في حاجته عينية امها جاز على **قلت** اما ان يكون من شرط اهل التواتر ان يكون  
اجناسهم بالغير الاخذ بالتواتر وليس من شرطهم ذلك والاول باطل والالزام ان يكون كل



واحد من اثبات ثلث الاشياء كقولك وزم التسلسل والباقي من ضمن تعريف الكلام فاما اذا  
كان الامر كذلك وجب ان يبطل ما ذكره وان سلمنا انهم ما كانوا قد لا يجوز ان يقال كذلك  
سواء كان الامر عليه عليهم والاشياء مما خلق في الحسوسات بل في العقل والاشياء  
المعتل في وجهين **الاول** ان الله تعالى قادر على ان يخلق شخصا آخر مثله في كل مكان  
تخطيطه ومطابقا لغيره لا سيما على التواتر بل وان يكون اقربا واسهل من غير فخلق من  
وما يصدق ذلك ان الاشياء المعتبرة والمثبتة تشابه بحيث يسهل بعضها عن بعض ولكن  
استثناات لاسباب الجلية والبرية قد يقع تشابه بعضها بعضا الى حد يسير فاذ كان كذلك  
فقد يجوز تشابه في الناس غاية انه لا يمكن التفرقة لانه لا يمكن ان يكون تشابه  
بينه عن خلق شخص مثل غيره لانه من التسامح **قلت** قد سبق جواب **الثاني** وهو ان  
الاشياء امر متعاقب الانسان قد يرى الفرق ما كانوا بالمكن وقد يتفق حصول  
في الحسوسات **اما القتل** في وجهين **الاول** ان السبع عليه كمنه غيره **قلت** قد سبق  
بانه من دهره **احد** ان ذلك كان في زمان الاشياء دون سائر الازمنة **الثاني** ان  
التشابه يتغير بغيره وتشاكله يكون الاشياء اكثر اما التشابه في ذلك العمل كما في ذلك  
عليه الكذب **ثاني** انهم يفقدوا اليه من بعده وذلك لغيره الاشياء **قلت** انما  
الذي يجب الفصل انكم لو لم تخطئوا لكان ان يكون ذلك تشابه آخر تشابه **واحد**  
فلم لا يجوز انما انما ان في هذا الزمان كالكلمات الاولى فاني متفق على **قلت** هذا  
لا يستقيم بل يجب ان الحسوس فانه لا يشبهها ولا يشبهها بالاشياء فاما الاشياء فاما  
الاشياء فاما قبل العلم بذلك الزمان يكون الجهل قايما والعلم بغيره اقرب من غيره على فساد  
هذا الاستدلال فرب ان لا يحصل العلم بغيره الزمان لم يعرف بالادلة اشياء **انكر** ان ذلك  
ان القبر لا يكون بعد الصلب واما ما على الصلب فلا ريب ان الاشياء حصل حال العلم  
لو بعد اجماع ذلك الفهم بين السبع على السمع لما حصلوا ذلك الفهم **ومن** ان الذين  
الصلب كانوا في زمانهم والذين في زمانهم والذين في زمانهم والذين في زمانهم  
الموت من غير ان يخطئوا واما الجمع العظيم في بطلان الفهم وذلك جليل **والثاني** قد  
ان يخطئ على السمع على كل من الله صفة صورة حجة الكلي وان الملا يكون بعد تشاكل الاشياء  
الا ومن **الاحكام** ان الاشياء في زمانها لا تعرف الله به والصلب الشديد والاشياء  
الشديدة صورة لا يبره لثاني خارج وكل ذلك ما ذكره احتمال الاشياء **قلت** قد سبق  
والثاني من الامور والمخفية في القرون والاشياء في القرون والاشياء في القرون  
**قلت** في الرتبة الى اجل التواتر في زمانها اشياء تباين في ثلاث الفين مضاعفا  
اعل التواتر **قلت** هذا يشبه مع ان الذي يشبهه ما اشبهه كل واحد من الذين اشبهه  
كانوا كذلك في الذين يمكن ادعاء عليهم انهم متفقوا هذا الخبرين انما كثر في زمانهم

ما ذكره

ما ذكره في حيث كان كذا العقول والاشياء لا يتصور ان هذه الدعوى على وجهها فضلا عن الدعوى  
وفضل من انما في انهم قد اذ كان بالاشياء **قلت** لو كان خادنا لظهور زمان حدوثه  
**الثاني** لا يعلم انما في زمانه ظهرت بعد الحقائق فلا بد وان يشبهه في زمانه الحقائق وقت حدوثها  
وقد ظهر بها لاجل ان تضع الرجل الواحد متالفة ثم انما يشبهه فليس وكل واحد من اولئك  
يكلف في الحقيقة مع ان كل واحد منهم لا يعرف حدوث تلك الحقائق ولا زمان حدوثها ومنها  
الطريق لحدوث الاشياء بين الناس ولا يمكن تعلمهم اقل من الدليل على فساد هذا الاحتمال **الثاني**  
منه الطبع في زمانه ان الرقاع الكبار التي وقت لخلق المخلوقات العيون كانت قبل الاسلام  
بل كيشه وقاع نوح وادريس وموسى وعيسى عليهم السلام لم يتعلم في زمانه شيئا من الاشياء  
فقد كان من التواتر في زمانهم الامور المظلمة فلو كان من اول الاشياء والاشياء واجب **ان قلت**  
ذلك لخلق من قبله او لعدم الدليل على خلقها **قلت** فلا بد من ضبط طول المدة وقصرها  
والمسألة في ان لا يكون خبر التواتر بوجود نوح وابراهيم وادريس عليهم السلام وحسب  
افريون وغيرهم من قبل العلم بالاشياء فاما حيث استواء الطريقين والواسطتين مثل الزواة  
وذلك كانت الاشياء لو كان موجودا لا يشترط الواسع و زمان الوضع فاذا لم يجب ان يخطئ  
فقد لا بد من ذلك لاجل انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم  
من ان يخطئ من وجه **الاول** انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم  
بالعلم والاشياء بالافاق فاما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم  
لا يبرهن من وقوع الشك في غير من القضايا او يعرفه وهو يتلهم من وقوع الشك في غير  
الشك وتوجهه في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم  
فان مع الشك في هذه المقدسات لا يمكن التعاطي الا من كاشبهه وانما اذا كان كذلك لم يكن  
فاما العلم بغيره ولا يبرهن ان يكون نظريا لان النظر في الدليل لا يشاء من الصبيان والفتيات  
وكان الواجب ان لا يحصل الجسم الذي كثر اعتقاده الذي في زمانه الشاب للفتاة لا يبرهن  
انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم انما في زمانهم  
اشياء ان كون التواتر من قبل العلم بوقت على عدم تطرق اليقين الى الحسوس على ما فرضنا لتسكن  
اليقين في العلم على ما فرضنا فرب ان لا يبرهن العلم الثالث لوجوه على الصلب التواتر يحصل  
امام التواتر اوسع الوجوب فان حصل مع زمانه لا يحصل اشع القطع يحصل له لا يمكن  
القطع بان التواتر من قبل العلم لا يمكن ان يحصل من قبل العلم بوقت على ما فرضنا لصد سماع  
غيره في الباب وثبتت الغراب وان حصل مع الوجوب فاما سماعه اما قول كل واحد او قول الجميع  
والاول باطل اما الاول فانه لا ضرورة ان القول الواحد لا يبرهن انما في زمانه فلو كان قول كل  
واحد اذا كان مستقلا لا يستلزم فان وجوده لا يبرهن انما في زمانه فلو كان قول كل واحد  
مستقلا لا يبرهن انما في زمانه فلو كان قول كل واحد مستقلا لا يبرهن انما في زمانه فلو كان قول كل واحد

ما ذكره











**باب الثاني في باب** فاعلم ان التبرع من الطرق العداوة يكون الحجة ما اذا قالوا  
في الطرق الصوفية **باب** **الاول** الحجة في خبره من وجوده من **باب** **الثاني** الحجة في خبره  
وجوده من **باب** **الثالث** خبره حال صدق باق او باب الملك الاولين ولكن من تلقا  
في الكمال على حسب اختلافهم في المسألة الحسن والفتح اما احبنا فتدق في الخبر الى قوله عليه السلام في قوله  
اخبار الرسول عن امشاع الكذب على الله تعالى **باب** **الثاني** ان لا يقدم جاز ولا يحيل الكذب على الله  
النفس على من يسجل الحيل عليه اذا لم يتقدم بالنفس على العلم والحق العلم على الله تعالى في حال  
ان يتقدم على العلم فان العلم هو الرسول وحقه على ولا لا يخرج من صدقه ذلك اما ان  
سلطان المعجزات منهم القصد في القول اذا كان صدق الرسول مستفاد من صدق الله تعالى في الوجود  
وذلك ان يدل ثبوت ان الصدق في الوجود الكذب عليه لم يلزم من صدقه في الوجود كونه صدقا  
فان العلم صدق الرسول وحقه على العلم صدق الله تعالى في الوجود استغنى العلم بصدق الله تعالى  
الرسول على كونه من الوجود **باب** **الثالث** لا نسلم ان صدق الله تعالى في الوجود على كونه صدقا  
يتوقف على العلم يكون الله تعالى صدق فان قوله في الخبر للذين ان رسول جازي يجرى في الرسول  
لغيره وان يكتفي فان هذه العبارة وان كانت اختيارا في الوجود لكنها انما في الخبر والاشارة الى  
ينطق اليه الصدق والتكذيب واذا كان كذلك قلنا ان الله تعالى في الخبر المعين ان الله تعالى  
على رسالته سواء كان الله صادق او لم يتقدم ذلك على هذا يتصل في الوجود **باب** **الثاني** حبان  
في قوله لا رسول للذين انما ليس بمثل الصدق والتكذيب لكن لا نشأنا في الخبر في الحكم  
الوصية في الاصول المحيية وانه اذا كان كذلك لم يلزم من قوله الله تعالى ان الله تعالى  
ان يكون الرسول صادقا في كل ما يشاء لان يكون ذلك لرجل صادقا او حقيقيا ولا هو الحقيق  
سواء كان البطل الشريفي فاذن لا طريق الى معرفة كون الرسول صادقا فاما في خبره  
سلطان قول الله تعالى صادقا وحقيقيا يلزم في الوجود في الثاني ان البعث في اضر الى الله عز وجل  
بالكلام انما نيات الله تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت بل هو الكلام المسموع الذي هو كاسر  
المستعمل واذا كان كذلك يلزم من كون الكلام انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
قلنا ان هذه الحجة معاطلة **باب** **الثاني** قلنا ان الله تعالى انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
سلطان قول الله تعالى في الخبر انما لا يكون صادقا استحالة ان يخبر بالكلام الصدق في خبره كان باقنا هذه  
التحسين في خبره فاما لربان اما القصة في خبره انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
والصدق ان لا نسل السبع **باب** **الثاني** ان يقول ان البعث عن ان الله تعالى لا يصح على الكذب  
جب ان يكون مسبقا بالبعض من جهة الكذب لان الصدق مسبق بالصدق فتدق في الخبر انما نيات الله تعالى  
الرد من الكذب الكلام الذي لا يكون مطابقا للصدق في الصادق كما في الخبر او فيه زيادة  
انما نيات الله تعالى في الخبر وانما لا يكون المراد من الكلام الذي لا يكون مطابقا للصدق في الصادق  
يؤيد ان يتصرف في خبره من جهة الصادق فان اولي الكذب في الخبر الاول لم يكن ان يكون انما نيات الله تعالى

وايا لا يصدق الله ذلك لان اكثر العوالم في كتاب الله تعالى مخصوص واذا كان كذلك يكون  
قادر على مطابقة الخبر وكذا الخبر والاشارة وافاق باق اول الاسلام مركب من افعال  
حقائق حاصل في اولها ان الناس استعملوا في معنى اسم الله الرحمن الرحيم فمقدم المصنف  
او الخبر ومنهم من اخبره وكان الحديث رتب العالمين قالوا اسم الله المجدد فاما الخبر في  
عليه لان المصنف انما نيات الله تعالى في الخبر من جهة الصادق في الخبر الذي يكون ظاهره  
كذلك وانما نيات الله تعالى في الخبر من جهة الصادق في الخبر الذي يكون ظاهره  
تفسير الكذب السبع على الله تعالى باوجه الاول واما الثاني في قوله لا نسلم ان صدق الله تعالى في الوجود  
يتقدم على العلم فان العلم هو الرسول وحقه على ولا لا يخرج من صدقه ذلك اما ان  
سلطان المعجزات منهم القصد في القول اذا كان صدق الرسول مستفاد من صدق الله تعالى في الوجود  
وذلك ان يدل ثبوت ان الصدق في الوجود الكذب عليه لم يلزم من صدقه في الوجود كونه صدقا  
فان العلم صدق الرسول وحقه على العلم صدق الله تعالى في الوجود استغنى العلم بصدق الله تعالى  
الرسول على كونه من الوجود **باب** **الثالث** لا نسلم ان صدق الله تعالى في الوجود على كونه صدقا  
يتوقف على العلم يكون الله تعالى صدق فان قوله في الخبر للذين ان رسول جازي يجرى في الرسول  
لغيره وان يكتفي فان هذه العبارة وان كانت اختيارا في الوجود لكنها انما في الخبر والاشارة الى  
ينطق اليه الصدق والتكذيب واذا كان كذلك قلنا ان الله تعالى في الخبر المعين ان الله تعالى  
على رسالته سواء كان الله صادق او لم يتقدم ذلك على هذا يتصل في الوجود **باب** **الثاني** حبان  
في قوله لا رسول للذين انما ليس بمثل الصدق والتكذيب لكن لا نشأنا في الخبر في الحكم  
الوصية في الاصول المحيية وانه اذا كان كذلك لم يلزم من قوله الله تعالى ان الله تعالى  
ان يكون الرسول صادقا في كل ما يشاء لان يكون ذلك لرجل صادقا او حقيقيا ولا هو الحقيق  
سواء كان البطل الشريفي فاذن لا طريق الى معرفة كون الرسول صادقا فاما في خبره  
سلطان قول الله تعالى صادقا وحقيقيا يلزم في الوجود في الثاني ان البعث في اضر الى الله عز وجل  
بالكلام انما نيات الله تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت بل هو الكلام المسموع الذي هو كاسر  
المستعمل واذا كان كذلك يلزم من كون الكلام انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
قلنا ان هذه الحجة معاطلة **باب** **الثاني** قلنا ان الله تعالى انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
سلطان قول الله تعالى في الخبر انما لا يكون صادقا استحالة ان يخبر بالكلام الصدق في خبره كان باقنا هذه  
التحسين في خبره فاما لربان اما القصة في خبره انما نيات الله تعالى صادقا كون هذا المسموع صادقا  
والصدق ان لا نسل السبع **باب** **الثاني** ان يقول ان البعث عن ان الله تعالى لا يصح على الكذب  
جب ان يكون مسبقا بالبعض من جهة الكذب لان الصدق مسبق بالصدق فتدق في الخبر انما نيات الله تعالى  
الرد من الكذب الكلام الذي لا يكون مطابقا للصدق في الصادق كما في الخبر او فيه زيادة  
انما نيات الله تعالى في الخبر وانما لا يكون المراد من الكلام الذي لا يكون مطابقا للصدق في الصادق  
يؤيد ان يتصرف في خبره من جهة الصادق فان اولي الكذب في الخبر الاول لم يكن ان يكون انما نيات الله تعالى

انما نيات الله تعالى



معلوم بالظن ان الضرورة فوجب انقطع بكون الله تعالى خادما له هو المطلوب **السادس** خبر الرسول صلى الله عليه وسلم  
 قال ان الزباني ليس صدوق ولا لا يغتر به صدوق مع استحالة ظهور الخبر في الكذاب من ذلك كونه  
 مكافيا لغير الله عن صدوق رسول الله **سابع** ان يقول لو كان يلزم من اقتناع الله على اظهار  
 الخبر على الكاذب بخبره تعالى عن صدوق الرسول فمكة يلزم من الحكم بعدم اقتناعه عليه  
 خبره فلا كان هو الخبرين اولى من الآخر **رابع** ان الله تعالى قادر على اقامة الخبر  
 على الكاذب بغير منة الله تعالى اما ان يكون صدوق الرسول ممكنا او لا يكون فان امكن بطل قلب  
 ان يلزم من قدرة الله تعالى على اقامة الخبر على يد الكاذب بخبره عن صدوق الرسول وان لم يكن  
 ذلك ممكنا لم يلزم الخبر لان الخبر ما بعد راجح ان يكون مستورا في نفسه لا في نفسه لا في نفسه  
 لا في نفسه لا في نفسه بل في نفسه **خامس** فلا استحال ان يتقدم الله تعالى على صدوق رسول الله  
 اذا استحال من اظهار الخبر على يد الكاذب بوجوب ان يتقدم الله تعالى على صدوق رسول الله  
 لا يستدل باقتناعه على صدوق الرسول على عدم قدرته على اظهاره على الكاذب لا في نفسه  
 تصح الاصل بالبرهان وهو **سادس** اذا امتنع علينا ان ذلك خبر مستمع فان قلب النصا  
 حيثما كان مستورا والله تعالى ومكافاة نفسه ولم يتبع من الله تعالى فضلا في شيء من الامور  
 وثبت من الامور ما كان قاله من كاذبا انما هو كاذب الله يستحيل ان يتقلب المسكن مستمعا  
 والمفتور وهو **سابع** خلقت لكي لا يفر من كونه صادقا في ان شاء الله تعالى لا في نفسه  
 صدوق في اوطانه وهو كونه وسكنا لا في صدوقه في غيره الامور فان الرسول ما ادعى كونه صادقا  
 في جميع الامور ولا يسلط الله على الصدوق في كل الامور فان هذا المطلوب لو لم يأت الا باقتناعه  
 على ادعي كونه صادقا في جميع الامور فمكة لم يأت على طبعه في ذلك لا يخفى في قيام الخبر على رده  
 او سالكه والعلامة استدل في جوان الصغار على الانبياء بوجوب بعضهم الكبار عليهم وانفقوا  
 على جوان السهور والغشيان على الصواب ان يقال ان ظهر الخبر في نفسه اذ قال الصدوق في كل ما يخبر  
 وجرا خبره بصدوقه في الكل والافتقار للصدق **سابع** كل امرئ على الشيء يحب ان يكون صدوقه  
 القيام فلا لا عمل في الاجماع **ثامن** خبر ائمة العظماء عن الصفات القانية بقلوبهم من  
 الشهادة والتمسك بكونهم ان يكون كذا ايضا الجمع العظيم البالغ الاجواز ان اذ اجركوا اسودتهم  
 عن شيء فمكة اخبرته صاحبه فله يد وان تنفع منها ما يكون صدقا وكذلك تقطع بان في اختيار  
 الرواية على العلم على سبيل الاحتياط وهو قول وان كان لا يفرق ذلك بينه **سابع**  
 اختلنا في ان القرآن هل يدل على صدق اخبارنا لا في هذا النظام والنام المزمع والفرز الى الله  
 والباطون انكروا **اسم** المشكوك في باور اوله الله ان خبر مع القرآن الذي يذكره النظام  
 لو افاد العلم لما جاز انكشافه عن الباطل لكن لا يكشف عنه لاننا قد علمنا ان الخبرين  
 الثاني من القرآن الذي يذكره النظام من الكاذب عليه والفرار من احصاء اجنانه والاكفان  
 فيكشف عن الباطل فيقال انه انما على الله او لم تكن ممكنة او اخره لك لاعتقاده الشكليات

بغيره فلا يستدل بقتل ان هذه القران لا يثبت العلم **الف** وكانت القران من المصنعة للعلم لما كان  
 لا يتبع العلم خبر واحد لوجوب ذلك عند كل خبر واحد كما ان خبر المتواتر لم يقتضه في موضع اقتضا  
 وكل موضع **والمجرب** عن الاول ان الذي ذكرتموه لا يدل الا على ان ذلك القدر من القرآن  
 لا يثبت العلم ولا يلزم منه ان لا يحصل العلم من القرآن لان الصدق في صورة خات لا يقتضي  
 الصدق في كل الصور وعن الثاني ان لفظا يلزم ويحول خبرا متواترا لم يحصل فيه القرآن بعد  
 العلم من تلك القران ان يعلم ان ما يجمع في حاس من رغبة او رغبة او التماس **سابع**  
 ذلك ولكن لا يلزم من ذلك القران في صدق العلم قولنا انما هي المصنعة وبقد بران يكون هي المصنعة  
 فلم قلت بخبرنا فتكنا خبر المتواتر عنها وعن الثالث ان خبر الواحد انما يثبت العلم لا في جميع  
 القران فيحصل ذلك الجمع مع ان خبر كان اذ العلم **والمجرب** فالعلم الحاصل عن خبر المتواتر  
 عند كونه بالعادة فيقول ان يكون ايضا احصاء عقيب القران بالعادة وادان كان كذلك  
 جاز ان يكون في هذه العادة مختلفة وان كانت مطردة في التواتر واختلاف القران القرينة في صدق العلم  
 الا ان القران لا يثبت العلم بوجوبها فقد حصل احوط بطريق الضرورة وكذا علم بها كونه  
 الشخص في كل ما لا يمتنع انما هو خلت التفسير من جميع تلك الامور لغير نفعه والافضل ان اذا اخبر  
 عن كونه عطف انا فقد يظهر على وجهه ولما ان من الامارات العظمى ما يثبت العلم بكونه صادقا في غيره  
 اذا اخبر عن الذي يثبت اصنافه لا يصح ويرى عليه علامات ذلك الا ان العلم انما يثبت بالاجماع  
 علاج لو لم يكن الرئيس صادقا في قوله كان ذلك العلاج فانه له قوة ما يثبت العلم بصدوقه والجملة  
 فكأن استقر الخبر عن ان مستند التيقن في الاخبار فيقر لا القراني فيثبت ان الذي قاله النظام  
 حتى **القول** في الطرق القاسية وهي خمسة **الاول** اذا اخبر واحد بخبره الرسول عليه السلام  
 عن الرسول ترك الاكثار عليه قال بعضهم فقلت به ان يكون ذلك خبر صدق وانما ان  
 يقال ذلك لئلا يخبر اما ان يكون خبرا عن امر يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 على التمسك عن الاكثار يدل على صدق كنه خبره بل ان لا يكون قد تقدم بيان ذلك  
**الثاني** ان يكون خبره في كنه ما يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 قد تقدم بيان ذلك لئلا يخبر اما ان يكون خبرا عن امر يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 على التمسك عن الاكثار يدل على صدق كنه خبره بل ان لا يكون قد تقدم بيان ذلك  
**الثالث** ان يكون خبره في كنه ما يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 قد تقدم بيان ذلك لئلا يخبر اما ان يكون خبرا عن امر يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 على التمسك عن الاكثار يدل على صدق كنه خبره بل ان لا يكون قد تقدم بيان ذلك  
**الرابع** ان يكون خبره في كنه ما يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 قد تقدم بيان ذلك لئلا يخبر اما ان يكون خبرا عن امر يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 على التمسك عن الاكثار يدل على صدق كنه خبره بل ان لا يكون قد تقدم بيان ذلك  
**الخامس** ان يكون خبره في كنه ما يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 قد تقدم بيان ذلك لئلا يخبر اما ان يكون خبرا عن امر يتعلق بالدين او الدنيا فان كان عن الدين فيكون  
 على التمسك عن الاكثار يدل على صدق كنه خبره بل ان لا يكون قد تقدم بيان ذلك

فيكون كونه صدوقا في كل ما يخبر به  
 انما هو كونه صدوقا في كل ما يخبر به















خبره لو كان ثابتا وجب عليه الرجوع الى الحق فان اذن له جاز له العود اليه وان كان مجتهدا  
نظريه لا يراى اوله فان وجبه طامنا يتحقق من ذلك العمل مشع منه ولا يراى له العود اليه  
**فالجواب** بقوله لم قلت انه لا يوجب الرجوع الى الحق بل لا يوجب رجوعه الى الحق  
فوجب على كل الايريه قوله لم قلت ليس صانعا زائرا فقلت ان الاصل عدم الجواز فاذا اذن  
هذا الجواز الواحد فالجواب ان **الكتاب** ان قوله تعالى فليعلم عيونهم  
يتحقق بفتح امكان المجتهد في حتمه والمجتهد هو التوفيق من الحق والنقل الذي يتحقق به الواحد  
المتحقق لا يكون مشرقا الدنيا فلا بد ان يكون مضرا في الآخرة والاولى ان يكون الحق ومكتنا  
ولا يفتن ولا يفتنه بغير الآخرة والعقاب فاذا كان هو جازي قدرته وجب ان يكون عليه  
قرب العقاب لعل قوله لا يفتن كقولنا جازا الواحد **الكتاب** الا هذا **الكتاب** ان قوله  
فليعلم عيونهم انهم يتحققون وجوب الحق وقوله انهم يتحققون الحق ذلك يتحقق  
جواز العمل بغير الواحد والحق كونه فاضا بجوابه قوله لا يجوز ان يكون المراد التوفيق  
قلت لو عيّن المذكورين احداهما لما ايجله عليه لزم تخصيص التوفيق بغير المجتهد قوله  
لو علمت على الرواية لزم تخصيصه بالمجتهد قلت لا يفتن فان المجتهد لا يفتن ولا يفتنه  
لغير المجتهد بل لا يجوز لغير المجتهد ان يفتن به لكن شفع برسم وجبه لغيره فانه لا يفتن به  
فعله ومضرة لك واصلها الى الرجوع الى الحق فربما يفتن عنده واطلع على حده **وتجيب** **الكتاب**  
انما العمل على الحق المشتق قوله يمكن في العمل به ثبوت في صورة واحدة قلت الجواب عنه من  
وجبه الاول اعتراف وجوب الحق على مسمى الا انما الذي هو الحق المشتق فوجب كون  
هذا الحق المشتق على مسمى كونه ان يكون الحكم ثابتا انما ثبت هذا المسمى **الكتاب** ان قال  
ورود هذه الآية لما ان يقال كان الامر بتجول التوفيق وارده او ما كان واردا فان كان ذلك  
لم يجز على ذلك الآية عليه ولا كان ذلك تكرارا من غير غاية وان قلت انما كان واردا  
حله على الامر بالحدودين والافتقار الى الآية وهو حله في الاصل قوله لم لا يجوز ان  
يكون المراد من الاختار رواية اخبار الاولين قلت الجواب عنه كما تقدم من السؤال الاول  
قوله لم قلت كل ثلاثة فترقة قلت لان الفرق في اصل اللغة فقله من فرق او فرق كما تقطعت  
من قطع او قطع وكل شئ حصل الفرق فيه او الفرق فيه كان فترقه كان كلما حصل القطع او  
الانقطاع في مكان فقله وذلك من تنقح التفتت به يقال فترقه فترقه ان كان كذلك فالتفرقة شيع  
على كل واحد من الاختار حقيقة لا انا اختصنا طاق هذه الآية بالشك شئ يكون خروج  
الطائفة عنها فوجب ان يجرى مجتهد في الشك قوله اجاب الشاخي في واحدة فقلنا ذلك لا يفتن  
وجب للمفاهيم انما هو من غير فقله لا يفتن من الفرق واحدة اما الجواب عن الثاني  
فرقه قلت انما قال وجب على كل فترقه التي تفتن من طائفة التفتن ولا يفتن ذلك على كل فترقه  
قلت انك العمل به فحق هذا الحكم ينبغي من لا يفتن في السابق قوله لم لا يجوز ان يكون المراد ان يفتن

جميع الطوائف جميع التوفيق فتوقع البعض على البعض قوله لم قلت انما يدل على وجوب التفتن  
المرجع الى التفتن قوله لا يفتن في العمل المستثنى ان كان حاسبا ولا يفتن ان كان مجتهدا  
قلت هذا باطل لان العاصي لا يفتن في العمل المستثنى ان كان حاسبا ولا يفتن ان كان مجتهدا  
من جهة الحق وحقى علم التوفيق لم يجز عليه الاستثناء اخرى واما المجتهد فان كان خبر الواحد  
حجة فهو المطلوب وان لم يكن وليا لم يجز عليه التوقف لاستثناء الاجماع على ان الذي لا  
يكون لا يفتن عن العمل فان ثبت لغيره انما يدل بعدم **المسألة** **الكتاب** لو وجب على خبر الواحد  
ان لا يتقبل اذ لم يجب ان لا يتقبل فانه يتقبل في الجملة فهو المقتضيان لذلك ان كون الراوي  
الراوي واحدا المراد من مقتضية العمل في شفع قوله عنه عقلا وادراكه فاسقا فهو مقتضى  
بطلان قوله وانما لا يفتن في العمل ومقتضى احدهما لا يفتن في الآخر فغير مقتضى بكون كل واحد  
مستثنى من مقتضى الحكم كان الحكم مستثناة من مقتضى العمل لا ان كان حاسبا فقله  
المقتضى وانما وجب ذلك الحكم حينما المعارف كان ذلك الحكم حاسبا بسبب ذلك الامر  
وتحصيل الحاصل من اخرى محال فيجب انما في ذلك الحكم لانه في ذلك المقام قال يتقبل  
ان يقال الميت لا يكتب لعدم الدلالة والقديم عند لان الحق لما كان وصفا لازما ومستقلا  
باعتبار صدور الكتابة عنه لم يجز تبديل اشياء الكتابة والوصف المحرر به وعدم الدلالة والعم  
وانا قلت انما يفتن في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان جئكم بشيء متبين فتابوا  
باعتبار حتمه ان كونه فاسقا والحكم الذي على هذا المشتق فاسق مستثنى كونه مستقلا  
فانه لا يشتق من فاسق ولا ثبت ان المشتق فاسق عدم القبول فثبت بان كون خبر الواحد  
لو وجب ان لا يتقبل لا يفتن لا يفتن في العمل ان لا يتقبل خبر الفاسق كونه فاسقا ثبت انما يفتن  
الراوي لا يجب ان لا يتقبل فواز من يتقبل في الجملة ومن كان من شفعك بالآية على وجه  
آخر وهما تعال امرنا ثبت ليشهد ان يكون المجتهد حادرا عن الفاسق والمشرط بالشيء بعد  
عدمه الشروط فوجب ان لا يجب الشك ان لا يوجب مجتهدا عن الفاسق واذ المجتهد فاسق ولم يفتن  
فاما ان خبر الواحد وهو باطل ولا كان خبر الاول استوعبا لا من خبر الفاسق وهو باطل بالاجماع  
فوجب التفتن وهو المطلوب **المسألة** **الكتاب** السنة المتواترة وهو متواتري انه قد  
كان يفتن رسالة الى التباين ليعلم الاحكام مع ان كل واحد من اركانها انما كان  
بالعين حد التواتر واعترض ابو الحسن البصري عن هذه الدلالة بسؤاله ان شفعها كان  
يعلم ان التباين للتوفيق او رواية المجتهد عينا انه ان العوام في التباين كانا اكثر من  
المجتهدين فكانت حجة التوفيق استقرا على مجتهد من يروي لهم غير الصحيح او يروي  
من هذا الاحتمال ليس له فلو كان لا يفتن في قيام الاصل في علم قطع هذا الاحتمال  
ليتم الاستدلال **الكتاب** **الكتاب** الاجماع الذي لا يجوز الواحد الذي لا يفتن بوجه مجتهد























من يثبت شيئا من الله بغير الواحد فاما لما علم ان الله تعالى امر بالثبات كان متسكنا  
سنة **الاولى** في رواية الاسل اذا قيل الحديث صحيح ذلك في رواية  
الزنج والحشار ان يثبت رواية الفريغ اسان يكون بيان ما بالرواية ان لا يكون فان كان بيانها  
بالرواية فالاصل ان بيانها ببيان الحديث او بغيره براسه بما كان له الاصل  
فقد تعارضتا فاقبل الحديث ولا نقول الحديث من الفريغ لا يمكن الا بالفتح في الاول  
وذلك موجب القبح في الحديث واما الثاني فلا نزاع في صحته واما الثالث فاما ان  
لا يثبت على طريق ان يرويه او القالب ان يرويه او الامران على السواء لا يثبت شيئا  
من ذلك فيثبت ان يكون الحديث على هذه الاقسام مقبول لان الفريغ جاز على يثبت  
الظن ان يثبت من ذلك فان حرم الاصول ما يرويه ذلك فيثبت الحديث وان كان الظن ان  
ما رويته تعارضوا فالاصل انهم قد ذهب الى خيار الاقسام فلا يثبت قبوله والاصل  
ان حيث يكون قول الاصل معاد لا قبول الفريغ فاصح حيث ترجع احدهما على الآخر  
فالمعتمد هو الرابع **الاصح** فانما هو مطلق بان الدليل على قبول الخبر هو احدهما  
فما اذا لم يوجد خبر هذا الشيء في غير ما عدا على الاصل ولا يجوز ان يثبت ما تقدم **السنة**  
**الثانية** لا يثبت كون الراوي فيها سواء كانت رواية رواية القياس او رواية  
لدخلها فالاشبه حشره فانما القياس **الكتاب** والكتاب والكتاب  
تقول تعالى ان حكمكم ناسي شيئا فثبتوا فيجب ان لا يثبت الشيء في غير القياس  
كان مسلما او مباحا واما السنة فتقولون خبره اسس فاصح حيث يثبت في رواية على قوله  
وحيث لم يثبت في غيره واما القبح فيكون خبره العمل عليه فان الصدق فوجب العمل به  
لما تقدم من العمل بالظن واجب **الاصح** المحض بوجهين الاول الجليل في جواز العمل  
بغير الواحد خالفناه اذا كان الراوي في نفسه لان الاختيار على رواية او في **الاصح**  
ان لا يرد الخبر على السنة القياس والاصل ايضا صدق الراوي لا يلزم وانما يكون ذلك في  
حين لا يرد خبره حديث متفق منه الرسول ثم انما الاول علم التعقيب ان لا يثبت ما تقدم  
ينصرف الى المعتمد والقائم به فان ان المراد به الاستغناء **الاصح** عن الاول في  
وهو الثاني ان في التعارض تسليم القبح اصل الخبر قول يجوز ان يثبت عليه فهو بالاستدلال  
**الثالث** التبرين الامر من لا توقف له الحق بل كل من كانت له فطنته لم يكن في  
الامر من واثبات ان ذلك يقتضي اعتبار القبح في رواية الخبر الواحد **الاولى** **السنة**  
ان يعرف من القبح ان لا يعرف من حيث هو القبح ولا خلاف في انه لا يثبت خبره اما اذا  
منه القبح في خبره حيث هو القبح وعرف منه الاحتياط جاز في خبره **الاصح** في قوله  
خير من الراوي الاظهر انه عند الظن لا عند خبره الجليل **السنة** لا يثبت في الراوي  
ان يكون مالم بالمرتب وسبق الخبر لان الخبر في لفظ الرسول **الاصح** والاصح والاصح

الاولى

الظن فذلك كونه ما حفظ القرآن ولا يثبت ايضا ان يكون ذكر الراوي الجواز وهو على **السنة**  
**الاصح** يثبت رواية من لم يردوا او احدا ما اذا اكثر الروايات مع قلة مخالفة للاحاديث  
فان يمكن قصير فذلك القدر من الاخبار في ذلك من الزمان قبل اخباره والاشبه الطريقة **الاصح**  
**السنة** ما يجب كون الراوي معروف بالسبب ولا يحصل له الاطراف الخبر المذكورة فيه فثبت  
وان لا يعرف سببه واما ان كان لا سبب وهو احد ما اشبه جازت الرواية عنه واما ان كان مذكورا  
بما هو واحد ما يرجح واما خبر معتدل لا يثبت لاجل التردد **السنة** **الاصح** في الجث هت  
الامر بالمعادلة الى الخبر منه اسلم ان الشرط لا بد من الخبر من عدم دليل قاطع مما  
من المعارض على وجهين **الاصح** ان يثبت احدهما ما ثبت الاخر على الحد الذي ثبت الاخر كما اذا  
قال احد ما جازيل فلا يثبت في الوقت في المكان فلا يثبت في الوجه القلا في وجهي في الثاني خبر  
على ذلك فثبت في الوقت **الاصح** ان يثبت احدهما ما ثبت الاخر على الحد الذي ثبت الاخر  
مثل ان يثبت عليه صفة اخرى في ذلك الوقت فثبت في المكان والدليل القاطع بان عقل  
فان كان القاطع على طرأ فان كان خبر الواحد عليه لعل قول كذا كان اوله في كذا وانه  
لعل في الثاني دليل فثبت **الاصح** لان الاصل لا يثبت في خبره فثبت في الثاني خبره فثبت  
للتعويض في ذلك وهو على التعويض فاذا كان خبر الواحد على التعويض في كذا فهو على التعويض  
فيثبت فثبت في ذلك المثل ولا يثبت في الكتاب من الشرع كذا في جاز واما الاول **السنة**  
فثبت في الكتاب **السنة** المتواترة والاجماع واعدا لا يثبت في قوله ان يقول الله تعالى ان  
بان اقول الكتاب **السنة** المتواترة والاجماع واعدا لا يثبت في قوله ان يقول الله تعالى ان  
ان اقول الخبر الواحد لا يثبت في الاجماع وعرف ان هذا المثل لم يثبت لان الاجماع متعدد  
على ان الدليلين اذا استوفوا احدهما يثبت في الثاني فثبت في الثاني فثبت في الرابع فثبت  
خبره الاول **السنة** لما كانت متساوية الخبر الواحد في الكلام واخترت خبره **السنة** من قوله  
كونها قاطعة في سببها لاهم وجب تقديرها على خبر الواحد واما ان لا يثبت الواحد على سبب فثبت  
عدم الكتاب **السنة** المتواترة فثبت في قوله ان يثبت في هذا المثل فثبت في قوله  
**السنة** في خبر الواحد اذا قارنه القياس فاما ان يكون خبر الواحد يتفق فثبت القياس  
او القياس يتفق فثبت خبر الواحد واما ان يتناقض بالكلية بان كان الاول في خبره فثبت  
العلم بجمع خبره من لا يثبت خبره في هذا القسم جوي ما اذا تناقض بالكلية وان كان الثاني كان  
ذلك فثبت خبره الواحد بالقياس واما خبره فثبت خبره عدم الكتاب **السنة** المتواترة  
بالقياس لما كان جازا فثبت **الاولى** **السنة** وهو ما اذا كان كل واحد منهما سببا لكل  
مخططات الاخر فثبت ذلك القياس لا بد وان يكون اصله مثبت بدليل وذلك الدليل  
اسان يكون هذا ذلك الخبر ان يثبت فان كان الاول فلا نزاع ان الخبر يثبت على القياس وان كان  
الثاني فثبت خبره فثبت ذلك لان القياس مستند في امور لم يثبت احدهما فثبت خبره

الاولى



[illegible][illegible]











































بذلك المذهب ليس للفرق فلو كانت الابدان يكون للقياس وما العادل على تقي الواسط انما انما في  
ذكر الواسط انما في العقل على القول المنهيات او على الاكثر ومنها الاستصحاب لكان ومنها المنهيات  
المسلطة الخالية عن شهادة الاصول ومنها الاستقراء والفرق بينه وبين القياس ان الاستقراء  
مباينة عن اشياء المنكوسة على شئ في بعض جزئيات القياس مباينة عن اشياء في جري لا على شئ  
وفي آخر ومنها ان كان من مذهب ان مجرد قول حجة وليست بذلك الوهم الى ان قول بعض الاشياء  
حجة فيكون قولنا هذا العلم حجة بيان الاول قولنا تعالى كل الطعام كان حة لجن اسرائيل الا ما ذكر  
اسرائيل على نفسه اضاف التخييم اليه بيان ان قولنا تعالى على ارضي كائنا في ارض اسرائيل فذلك الشبه  
ستحق ان يكون مجرد قول العلم حجة فذلك هو الحجة ظهرت بياهم ومنها الاجماع **فان قلت** حصل الاجماع  
في كل الخلاف **قال قلت** المقصود من ذكره بيان ثبوت الواسط بين النص والقياس قولنا حجة  
فهو هو الكلام على الوجه الثالث **الوجه الرابع** وهو ان الصواب في ذلك بالارادة والقياس  
فليس كذلك لان الارادة هي القياس والاولى عليه **وجان الاول** ان يقال راي برى روية ورايا  
فعل على ان راي روية واذا ثبت ذلك وجب ان لا يكون حجة في القياس فاما في شئ من ذلك  
انما كان في اصل القياس وجب ان لا يكون تعريف الشيع لان النقل حجة في اصل **فان قلت**  
لو كان الراي اسما للقياس لكان اللفظ المشتق منه ولا على القياس فكان يجب ان يكون نقل القياس  
يرى كذا معناه ان نصيب ومسلم ان ذلك المثل من من يذهب الى اربعة الصفات وحسن  
الاضاف ان يكون راي من نفسه ان راي القياس يصدق الاشياء **وعن** ينادى في المذهب ان يري القياس  
فيها **الثالث** اكثر من من يري ان في الكلام لا قوله بها راي معلوم ان في اللفظ القياس  
لا يكون بالقياس في ثبوت مبني الوجود الثالث ان الراي ليس اسما للقياس فاما الذي في نفسه يكون  
يقال اقلت فها من ذلك او من النص قلت ان في الباب ان جعلنا الاستعمال على ان الراي  
غير النص لكن من اين يدل على انه لما كان غير النص وجب ان يكون قياسا لانه ان النص هو الذي  
الدليل على السكون لا الظاهر عليه فاما كون ذلك يكون فاما في راي يكون الراي خارجا عن ان  
لا يكون ذلك استبعادا لا نظريا لا احتمال انه لما كان قياسا لا يكون قياسا بالنص **قلت** ان في الراي  
ليس هو النص فقلت انه هو القياس وما الدليل على هذا المحذور هذا هو الكلام المختص على وجه الوجود  
لذلك في تعريفه **الاول** قلت ان بعض الصواب في القياس او على قولنا ان احداهم  
ما ان كان قولنا لو انكروا لا شهور ولا قبل ولا وصل اليها قلت ان الكلام على هذه القضية قد تفرق  
الذي يقول ان انما لا نسلم اننا وصل ذلك لا انكار اننا قد نصل منها انه انكار الراي والبري  
انكار القياس هو اخري من من اثبت الحجة لا الكتاب والست روي عن ابن كزاذ قال انما الظاهر  
والا على من شئ حتى اتى في كتابه هذا ومن سمره واكثره انما الراي فها من احداهم  
اعتيم الحديث ان على طرفة احوال الراي فلو اوافقوا واعتقدوا بغيره انما هو انكاره قبل ولا انكاره في  
القافية وهو غير صحيح **قال** كتب عن الخطيب هو هو من من قبل فها من ان في كتاب الله

الاشياء

فان يجازي ما ليس فيها ناقص بالجمع عليه اهل العلم فان لم يجدوا عليه ان لا يفتي عن علي  
لو كان الدين برصد بالقياس لكان بالحق مقتضى اول ما ليس من ظاهره وروي عنه من اراد ان  
يستمع رايهم في كل في المجد رايه وهذا ايضا روي عن ابن عباس يذهب قراؤا  
ويخطاؤا وكذا في الناس وروى بها لا يفتون الا ما رويهم **وقال** اذا اختلفت في شئ  
بالقياس احفظتكم كثير لما مرهقه وحرمتكم كثيرا ما حلف الله **وقال** ان الله تعالى قال النبي  
فاحكم بينهم يا اهل الله ولو قبل بما رايته قال لو حصل احدكم راي حكم رايه ليجعل ذلك لرسول الله  
ولكن قيل له وان اسكر بما انزل الله قال لا يكون الا ما في الشريعة والشريعة لا يفتي بها الا الله  
وعن ابن عمر ان ما سئل رسول الله لا يجملوا الراي ستة المسلمين ومن سرق لا يفتي شيئا  
بشيء احب ان تولى قدي يدين بها وكان ابن سيرين يذم القياس ويترك اول من قال القياس  
**وقال** الشبي لم يزل يهلك من القياسين **وقال** ان اخذتم بالقياس اسلمتم الجواهر وحرمت اللذات  
فتبعضوا الرواية تصعب الصابة والاضامين بالكتاب والراي والقياس **فان قلت** هناك الذين يفتون  
عنهم النص من القياس من الذين ذلك على غلبهم الى القول به فلا يكون التوفيق وذلك بان يعرف  
الروايات المقتضية من القياس ان يفتي بما هو احوط للدين لان العمل بالقياس لا يجرى عنه ما لا يصح  
في احوط خصوصية قلت هب انما الذي يفتي عنهم النص من القياس هم الذين ذلك على انهم كانوا  
عالمين بالاشياء انما نقلت عنهم الصحيح بالارادة والنص على الاطلاق من غير تردد معصية فها من  
ما نقلت عنهم الصحيح بالكتاب بل روي عنهم انهم رايهم ذلكهم بوجوه وثبوتة فها من ذلك  
الاشياء التي نقلت عنهم بالقياس وسئلوا ان الصحيح بالارادة اقوى مما ذكر في كتابنا رايها سلكنا  
عدم الترجيح من هذا الوجه لكون القياس الذي ذكره ممكن فيه فها توفيق آخر وهو ان يقال انه  
يعتبر من كان قاله بالقياس من بعض القياس من كذا الاثر في القياس المنكوسة في النقل القياس  
سلكوا على هذا القياس يكون كل واحد منهم فاما القياس واما الذي في النص مع انه لا يحصل  
الاجماع سلك ان بعض الصواب في القياس وان احدا منهم ما القياس لا انكاره فقلت يحصل  
الاجماع وسيب ان السكون قد يكون للنص والست قوله النقل بالقياس ليس سببا لتفريقه في  
حصل الخوف من اجماع الظاهر الحق في ذلك لانهم عدم الخوف هناك في النظام الصواب في اجراء  
على القياس على المائل بقرم معصية ومن جعل قولهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس في ذلك  
ويجوز ان يروى عن النبي ان من اتى غير الصواب والباقيون ما كانا عاقلين ولكن ما كان فيهم شئ  
وعلى قوله هذا لا سلطان وعم الرضوب والرضبة شاع ذلك الدهر واما في العلم العام ويكره  
لان القياس السكون على الشيء لا يتم قوله لان انما روي عن النبي قال والذي جوال عليه انه قال  
في القياس الله من يفتي بالقياس كره منه ولو قيل في القياس شئ من غير راي ولا نصيب  
عن شئ شذوه **وقال** في القياس عداه من روي عن ابن عباس عداه من روي عن النبي  
ابا عبد الله عداه من روي عن ابن عباس عداه من روي عن النبي كان الخوف رايه

شعير











في هذه الطريقة وان استعملنا الترتيب في جوابها وسواء كان ترتيبها في الامور من موقوف على ما في كثير  
من سائر هذه العلوم في كتابنا ايضا في مواضع كثيرة من هذا الكتاب فانه ان كان من موقوف على ما في كثير  
وقد ظهر فيها الوافاة وشيئا مما افادت الاطراف الصغيرة وان لم يكن الامر كما اعتقدنا في امور من انفسه  
اجامنا فاعلمنا **الطريق الثاني** في تقدير الاجماع على وجه آخر فقلنا في هذه الامور من انفسه  
الشريعة فاما ان يكون زعمنا اننا قد جعلنا الله لا يلحق فيكون ذلك اجامنا على الخطا وان لم يكن  
للطريق هو هذا ان يكون عقليا لا سيما لا يجوز ان يكون عقليا لان العقل لا يلا له الاصل البراءة والحيثية  
ولسجل ان يكون قول كل واحد من المختلفين في جوابها البراءة الاصلية ثبت ان كان عقليا فاما ان  
يكون قياسا او قياسا او غيرهما اما القياس فهو المطلوب واما القياس فشرعي لان مخالف القياس يفسد  
العقاب العظيم لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله وينصحه فله اجر كبير فاما مخالفة القياس فيعلم  
بالضرورة ان المختلفين منهم في سائر الشريعة ما كان كل واحد منهم في تقديره مناصدا كونه مستقفا  
للقاب العظيم بسبب تلك المخالفة واما الذي ليس به قياس في العلم ان كل من قال في الزيادة  
انهم ما يحسبوا في تقديره والقول لهم شيء من الضرر في الحقيقة والحيثية والبراءة الاصلية فاما ان لم يكن  
في تقديره القياس شيء من الضرر في الحقيقة والحيثية والبراءة الاصلية فاما ان لم يكن  
انهم قالوا ان تلك الامور على ما هي من هذا التفسير كان ذلك في العلم على كل الامور على ما هي  
الزلا فان كان يتوجه عليه اكثر مما توجه على الوجه الذي قبله الا ان كثيرا من تلك الامور لا تعلق  
عنها **الطريق الثالث** وهو المقتضى ان القياس في تقديره الضرر في جوابها العمل وبسبب انه  
الوصف ان من ان الحكم في العلم على كل واحد من حصول ذلك الوصف في الفرع وكذا  
ان القياس في العلم ان الحكم في العلم على كل واحد من حصول ذلك الوصف في الفرع وكذا  
من ذلك القياس وهذا القياس ان ترك العمل بسبب العقاب ثبت ان القياس في تقديره  
جواب ان الترتيب العادل على ما هو عليه عقدا لا يمكن الخروج عن التفسيرين ولا يمكن الجمع بينهما  
بل يجب ان لا ترجع احدهما على الآخر ويعلم ما في ضرورة ترجيح ما ذهب اليه في طلب خلو عن الضرر على  
ما ذهب اليه في طلب اشتغال العمل الضرر او في من العكس في الجواب العمل بالقياس او العمل بالضرورة  
**فان قيل** ذلك الحكم على ان الامكان ما يدل على ان الحكم في الاصل حصل بطلان في وجود ذلك الحكم  
في الاصل ثم على ان ما يدل على حصول ذلك الوصف في الفرع انه على وجود ما يدل عليه في  
عمله بل من حصول ذلك الوصف في حصول ذلك الحكم في الفرع وتقرره في تلك الشرائع  
سيان في غيرها من الآيات ان شاء الله تعالى فلو حصل هذا القياس فلو علم العمل به واجب قوله  
لان ترجيح الخلق من الضرر على المشتغل به مستعين في حقيقة العقل فلو علمنا من غير ما لا يملك  
عمل القياس ان العمل يتوكل الشاهد الواحد اذا قبل على ما كان حجة وانما في ما يتوكل الشاهد  
ان العمل على النظر في حدها بما اذا اظهرت مصلحة لا يشهد باعتبارها كشرع البيت والادعي الراس  
الذي يطلب على الضرر حصة للفقير وبذلك الطلب على ان يهرود في الضرب في هذه الاعمال الشريعة

الدرج

فان علمنا العلم حاصلا في هذه القصور ولا يجوز العمل بها **فان قلت** المقتضى انما يبدأ العلم اذا رتبتم  
دليل العلم على ما هو عليه في هذه القصور فاستلزامه على ما هو عليه في العلم **قلت** فعل هذا القصور  
القياس انما يبدأ العلم في القصور والوجود دليل على ما هو عليه في القياس في غير ما يدل على ما هو عليه في القياس من  
من المقتضى ان العلم في القصور يكون شيوئا ان لم يوجد ما يدل على ما هو عليه في القياس حتى يمكن ان يحصل  
لكن الضرر بعد الجواز من التيقن يتوكل حتى يجب الاستمرار عن الضرر المطلق اذا لم يكن  
تصديق العلم انما هو ان المبدأ الاول متوقع فان الشيء اذا لم يكن يحصل العلم به فالاكتفاء بالظن مع  
كونه خطأ اتماما على ما لا يمان كونه قهرا مع امكان الاختراز عنه وهو غير جائز بالاعتناء والاعتناء  
سلم ولكن انما يجوزنا لاكتفاء بالظن في الواقع الشريعة اذا اجتهدنا في الاطراف التي يحصل العلم بها  
التي و ذلك انما يجب لو ثبت انه لم يوجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ما يدل عليه احكام تلك  
الواقع ولم يوجد في الزمان اسم معصوم من هذا احكام فان سقرو وجوده او حادثة  
الاوركان فيحصل اليقين بالحق كمن سألنا ان لا طريق الى حصول العلم به وان لم يكن لم يثبت لم يوجد  
ما يقتضي لنا ان يقرى من الظن الحاصل بالقياس فاني بتقدير ان كان ذلك كان القصور على القياس  
اكتفاء باكتفاء الظن مع القصور في حصول الاقوي وان لم يكن سألنا ان ذلك ما ذكره  
على وجه القياس في ما يدل على ما هو عليه في القياس والاعتناء والاعتناء واجماع الضرر والاعتناء  
انما الكتاب فقلنا تعالى فالتقوا بين يدي الله ورسوله والقول بالقياس تقديم بين يدي الله ورسوله  
قرنه تعالى وان شئتم اصل هذا لا يخلو ولا تقتضي باليسر في علم والقول بالحق في العلم والحاصل  
القياس قولنا بالظن لا بالعلوم وايضا **قلت** تعالى فان اقمكم بهما بالامر الله والشكر  
بالقياس كمن شئتم انتم الله وايضا **قلت** الله تعالى ولا يرب ولا ياب الا في كتاب من ربنا فاما  
في الكتاب في شيء فله في الآيات والاشغال الكتاب على احكام ما شرعنا من كل ما ليس في  
الكتاب وجب ان لا يكون حقا وعند ذلك نقول ما دل على القياس ان دل عليه فتوالت بالكتاب  
لا بالقياس وان لم يدل على الكتاب كان باطلا واقرى ما نسكو به من الآيات قوله تعالى ان الظن  
لا يغني عن الحق شيئا وجب الاستكمال به ان القياس الشرعي لا بد ان يكون تعليل الحكم في  
الاصول بظننا او ثبتت تلك العلة في الفرع فلو وجد العمل بالقياس حجة على ذلك الظن  
انما هي في الفرع وذلك لا يقتضي حرم قوله **فان قلت** هذا ما مضى من العلم بالحق في  
سائر حلال الطريق لهم الى تلك الامور **الطريق الثالث** لما ذكرناه اول الآيات  
الضرر والاعتناء على ما ليس به في استلزامه واجماع الضرر فلا يمكن ان يكون الضرر بعد ما لا يملك العمل  
مقتضى التام في وان جاز في تلك القول بالقياس في تلك الضرر بالضرورة ان لا يضر في البيت  
كالضاد في انما هو على ما لا يمكن او كذا القياس في مقدم في باب الاجماع وان اجماع الشرع اما القياس  
في وجوه القاب لوجاز العمل بالقياس لما كان الاختلاف شبيها في ذلك من حيث فاعلم انما القياس  
في جاز في بيان الملازمة ان العمل بالقياس يقتضي استلزامه انما ياراد ذلك من مقتضى وقوع الحوادث



























































































ان لا يكون ذلك العرف حاصل في زمان الزمان **فصل في حقيقة العلم** العلم **المسلط**  
 يجوز التعليل بالوصف المركب عند اكثر من ذلك لانه لا يكون ذلك ان المناسبات مع الاقرار ان  
 او الدوران في وقت العلم فيجب العلم به استيعاب المكون بالصوره **فصل في حقيقة العلم**  
 ترجيح طرق النفس الى العلم العقلي على اللاداعي حال فاللزم من ذلك ان العلم ان يكون  
 ماهية مركبة فان عدم كل واحد من اجزائها على عدم كلية تلك الماهية لان كون الماهية مركبة  
 صفة من صفات الماهية وتحتل الصفة توقف على تحقق الموصوف واذا ثبت كان ذلك الماهية  
 عدم كل واحد من اجزائها ماهية مركبة تامة لعدم كلية تلك الماهية فاذا عدم جزء من اجزائها  
 فقد عرفت العلمية فاذا عدم جزء من اجزائها لم يكن عدم هذا الجزء الثاني على عدم تلك  
 الماهية لان ذلك حصل عند عدم جزء او لا يحصل مرة ثانية لعدم الجزء الثاني فقد حصل عدم  
 جزء الماهية مع ان لم يترب عليه عدم كلية تلك الماهية فقد وجد التمسك الى العلم العقلي  
 لان عدم جزء الماهية امر صحت مع ما كان عليه الشيء عقلياً او وضعياً **فان قلت** قلنا  
 ان يكون في الوجود ماهية مركبة لان عدم كل واحد من اجزائها على مستقلة لعدم تلك الماهية  
 فيكون الحال **قلت** ليست الماهية تاماً ورا مجموع تلك الاجزاء فلو كان عدم احد تلك  
 الاجزاء على عدم كل واحد من اجزائها على الماهية فهو كذا يد على ذات الماهية وعدمها مع العلم بان  
 كل واحد من اجزاء الماهية فظهر الفرق **واضح** ان كون الشيء على غيره صفة في ذلك الشيء سواء  
 حصلت في تلك الصفة على ازاها على ما كان الموصوف العلم امر مركباً فاما ان يقال حصلت  
 تلك الصفة تمامها على كل واحد من تلك الاجزاء على تامة لا تامة فيكون الشيء على العلم  
 فيروا ان يقال حصل في كل واحد من اجزاء العلم وهذا العلم لان مقتضى انقسام العلم الى  
 حتى يكون العلم نصف وثلاث وربع وذلك على **واضح** ان كل واحد من تلك الاجزاء لا يمكن على  
 عند انضمامها الى ان يكون قد عرفت امر لم يكن او ما كان كذلك فان جزء من امر علم على كل شيء  
 ذلك الامر ما على كل واحد من تلك الاجزاء او مجموعها فان كان الاول كان كل واحد من الاجزاء  
 مستقلاً باقتضاء العلم فوجب كون كل واحد منها على ما عرفت ذلك الحال وان كان الثاني كان العلم  
 في اقتضاء ذلك المجموع في تلك الامور اتحاد شك الكلام في اقتضاء ذلك المجموع العلم فيكون  
 بواسطة عدد من الشيء **فصل في حقيقة العلم** العلم **المسلط** **فصل في حقيقة العلم** العلم  
 قلنا الاجزاء على اجزاء كقولنا لا نقدر ان يكونها على لانها لم تكن كذلك فكذا استعد  
 الاجتماع **واضح** من الاول ان التقابل لا يلزم لوجود عدم جزء الماهية على عدم كلية  
 الماهية ومعرفة على عدم كل واحد من اجزائها على الثاني ان العلم ليس صفة في شيء ولا ان  
 التقابل على ما عرفت واذ لم يكن صفة في شيء مشع العقول بانها اما ان يكون على كل واحد من الاجزاء  
 بتمامها او يتم بحسب انقسام اجزاء الماهية ومن الثاني ان العلم ليس صفة في كل واحد من الاجزاء  
 فانه ليس بصفة وعند اجتماعها يكون المجموع عشرة فكذا اقتضاء **فصل في حقيقة العلم** العلم

الشيء ان يسمي من بعضهم ان قال لا يجوز ان يزيد الاوصاف على مستوفها المحرراً اعرف له خبر في  
 الفقه بين جزاء العلم وعلمها وادوات العلم وشرط علمها وقيل ان زيادة ما من هذا الشرط وكذا  
 فيه وجهين **الاول** انه الذي يلزم من عدم عدم العلم لا يكون جزء من العلم **الثاني** وهو انه  
 يلزم من عدم عدمه وانما لوجود العلم وادواته فذلك لئلا يثبت ان العلم في العلم وفي العلم  
 كونه وانما يكون في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 عرف العلم من اجتماع العلم فيكون العلم من الشرط وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 هذه التبعات جزء من العلم فيكون العلم في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 التبعات من بعض فان العلم لادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 انما انما في الوجود من هذه الاعراض لا يحتاج الى الوجود اليه وقد يكون في تلك التبعات  
 مناسبة دون البعض ويكون بعضها انما في المناسبات من بعض ولكن مع تسليم هذا التمام فالمعبر  
 في تعريف الحكم هو العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 صوابه في تلك الاجزاء من العلم انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 التبعات وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 ومن الناس من لم يعرفه ولم يسمه العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 الذي دل الفقه على كونه من العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 شرط العلم ان كان الثاني فالذي يكون سبباً على العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 كان في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 بالأساس انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 بالعلم بالاسم على التام انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 فان اردت بتسليط اسمي هذا الاسم من كونها العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
**المسلط** **فصل في حقيقة العلم** العلم **المسلط** **فصل في حقيقة العلم** العلم **المسلط**  
 اجزاء العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 على حصوله انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 فقد عرفت العلم في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 لا يثبت على حصوله انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 ولكن يثبت على ما يثبت على العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 هو انما في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 التبعات في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 معرفة الحكم في العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم  
 فلا يثبت على العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم وادواته العلم















1

1. *Chrysomelidae*

مرجع من هذه الناحية المستند الى الفقه والمشرقة استعماله مع ذلك المستند الى الخصصية كل واحد منهما  
 فاذن شرط القياس شيئا حكرا للاصل والقياس في الاستدلال على الحكم الاصل على القياس في الاحتكام اليه  
 بكون الحكم في الاصل نافيا له في الاصل بالذات المستند منه ومن الفرع واما ان يقال ان كون التوافق في الوجه  
 هو الذي يوجب اشتراكه في وجه الحكم استعمالا في القياس او في الحكم بالذات لا بد ان يحصل من الجماع **فان قلت** الجماع  
 بين الوجهين لا يكون في ذاته في الشكل بل في مضمونه الوصفين واما الحكم في الجماع بين الوجهين **قلت**  
 هذا باطل لان ما يقع عليه الحكم كان صالحا عليه الحكم وكذا في جهة ذلك والاصل **المستطاب في الوجه**  
 الحكم الذي يطلب اليه اليات القياس فما انقضى الاصل او الحكم الشرقي العلوم والاطلاق على الحكم فخرجت اليات  
 فتعذر الاحتكام اليه فان القياس في الاصل على ما يمكن التوصل اليه بالقياس انما لا بد من العلم بان استعمال الحكم  
 العقل لا ينفرد به الحق ان يستعمل في قياس الاصل لا القياس العلم اما في العلم الاصل انما يستعمل بعد  
 العلم الشرقي وعدم استخدامه على علمه واما ان تقول قياس في العلم فذلك لا يشاء الاصل فاستعمل في الشرع فلا يكون  
 تعليله بمرسوم موجودا في ذلك فليس انما ان شرع في الشرع لا يصح في الادب بل في العلم الشرقي والادب  
 غاية واعلم ان هذا الحكم يخص بالعلم فالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 يروى في العلم فمما اعتقد انه على ما في استعمال القياس فيه بعد العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 الشرقي فانه ما يمكن الحصول اليه من هذا الحكم فحصل العلم بان ذلك فلا يحصل فخرجت الصورة  
 لحصل العلم الشرقي في الاحتكام اليه في العلم اما في العلم الاصل الذي يثبت العلم ولا يخالف في استعمال القياس  
**المستطاب** فالحاصل ان ما يمكن اثبات اصول القياسات بالقياس انما لا بد من العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 والآخر لا يخالف في استعمال القياس في العلم اما في العلم الاصل الذي يثبت العلم ولا يخالف في استعمال القياس  
 اختلاف يمكن عمله في جميع الاول ان يقال ان العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 الجوهري ان يقال ان العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 كونه من هذا القول فيما باطل **والثاني** ان يقال ان العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 يتبين ان العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 واجب مع العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 اوجب صوابا في العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 فحكم كقولنا ان العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 فاعتبروا واما الذي يثبت العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 القبول والاعتقاد المستند والاعتقاد والاعتقاد المستند والاعتقاد المستند والاعتقاد المستند  
 اختلاف اهل العلم في الشيعة من السبيل على ما لا يجوز استعمال القياس فيما لا يجوز استعماله في العلم  
 انما من كل شيء مستند العلم في العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 وبالعلم في العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي  
 لا بد من العلم بالاصح ما في كتابه من شيء يجري فيه القياسات واما الذي



















لنا وجه **الاول** اجماع الصالحين على العمل بالترجيح فانهم قد اختلفوا في القوة التي هي اقوى من العقل  
 يروى ان ائمة الفقه اختلفوا في ذلك فمنهم من قال ان العقل اقوى ومنهم من قال ان الشهادة اقوى ومنهم من قال ان  
 لا يقرى على خبر واحد ولا يثبت عليه ولا يقرى او يثبت عليه الا بقرينة او بقرينة من سائر القوم  
 في بعض في الاستسناد من حيث هو لا من حيث هو **الثاني** ان القسطنطين اذ تصادف على امره  
 كان اعلان الرأى متعديا في بعض القوم على ما يراه السلطان من احوالهم حسن **الثالث** انهم لم يعمل  
 الرأى في القوم بالترجيح بل عملوا على الواجب في بناء العقول **الرابع** انهم لم يعملوا  
 اختيارا في الامور كاختيار فائدت في الحكم بل عملوا على الواجب في بناء العقول **الخامس** انهم لم يعملوا  
 وهذا المعنى في اجماع **السادس** ان قوله تعالى ولا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له هو الظاهر في حق الله والادارة الظن  
**سابع** انهم لم يعملوا في الامور كاختيار فائدت في الحكم بل عملوا على الواجب في بناء العقول **الثاني**  
 الترجيح لا يجوز في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 الا ان شرطه ضرورة واحدة او باسطة واحدة او وساطة شاذة واحدة من ذلك وهذا لا ينافي الاصل  
 اجماع علماء الفقه في هذه المسئلة انما هي واحدة **والتاسعة** العلم الضروري هو  
 في **السادس** العلم الضروري هو ضرورة التقوية عنها **والسابعة** العلم الضروري هو ضرورة التقوية عنها  
 وهو ضروري في هذه العلوم الاربعة تسهيل جسد لها في الحقيقة معاد الا انهم لم يعملوا في هذه الضرورات وهو مسقط  
 واذا عملوا في هذا اتبع القسطنطين **الثاني** ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 القوة لان ان غلب احد الطرفين ولو على ايدى الحق كان ظاهرا لا محالة وان لم يشارك ذلك لم يزل القوة  
**السادس** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 تسهيل العلم بالمسئلة انما هي واحدة **والتاسعة** العلم الضروري هو  
**الثاني** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 تسهيل العلم بالمسئلة انما هي واحدة **والتاسعة** العلم الضروري هو  
 في اكثر من وجه لا يمكن ان يكون ذلك الا بعد ان يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 اقوي **والسابعة** العلم الضروري هو ضرورة التقوية عنها  
 الذي كان من شأنه ان لا يثبت الا بعد ان يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 من الزيادة **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 على الحدود ابعد **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 كونه لا يتبعه بغيره **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 وجده بل لا يثبت الا بعد ان يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 اعطوا **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 الواحد فان الصدق اجماع على خبرين في مسئلة الحق حتى يثبت من جهة واحدة من الطرفين او من جهة واحدة من الطرفين

حينئذ لم يجدوا في ذلك الا انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 بطلن الوجه ان القسطنطين قد وجب ان يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 وهو ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 بل اذا كان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
**الوجه الثاني** في المسئلة ان القسطنطين قد وجب ان يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 وفي الجواب ان القسطنطين قد وجب ان يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 في قدر الحدود واختار احداهما بل لم يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 القدر انما هو من المصلحة من حيث هو لا من حيث هو **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 من حكم الظاهر في هذا ما يشاهد على ان القسطنطين قد وجب ان يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 بقية الدليل ان ذلك الزيادة توسع الميزان على ما هو عليه في العمل في الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 من هذا فلو ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 اقياسا بجملة ما لا يعمل الترجيح بالكثر في الشهادة وفي القوي يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
**والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 بالكثر لان المقترنة الطائفة من مائة في الموضعين اما قوله ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 والمزيد عليه في كل واحد من الموضعين انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 مجموعا هو في حق القسطنطين فانما اذا احترازوا عن من وافقه حصل من هذا الاجتهاد ان من شأنه ان يثبت ان العقل اقوى من الشهادة لاننا اجماعا على ان الترجيح متساو من القوة والبرهان القوي لا يتقبل  
 اقوي **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 الشهادة في هذه المسئلة انما هي واحدة **والتاسعة** العلم الضروري هو  
 من قوله انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 على وجه لا يمتنع ان يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 العدد انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 ان يستعمل القسطنطين لما في بعد اكثر من الشهادة فانما هو من المصلحة من حيث هو لا من حيث هو  
 لا يقرن بغير ذلك وتبقى في ذلك ان لا تسقط المحصورة اليه فاستطاع الترجيح اعتبار الترجيح  
 بالكثر **والثانية** انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 قدم على المسئلة انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 عليه انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 بين كنهها بل لا يثبت الا بعد ان يكون احدا كثر من غيره ان يكون احدا كثر من غيره  
 ليس الا انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية  
 انهم لم يعملوا في الاولية القصيدة لو حسن الا ان شرط الدليل القوي ان يكون مركبا من مقدمات ضرورية



















الترجيح بكرة الادل وقد سبق القول فيه **وايهما** ان قول بعض انما الخطا في اولها فقد احتجوا  
بغير نقاش عليه وهذا البطلان على كل حال لا اصل له الا انما خلافا من اننا نرى لا يعمل  
بذلك لكن اذا فرضه لم يكن ذلك كان لا يعمل **وايهما** انما على اصول اكثر السلف  
من لا يجب تليدهم بل ليس بان ان يجب ترجيح لان اكثرهم يقولون للعلل ما لا يثبت له الاصل  
قال آخرون لا يحصل الترجيح لانه لا يجب تليدها **وايهما** انما الخلل في اولها لم يثبت له الاصل  
يكون مرجحا اما اختلاف المجتهد في قوله اولها كونها مبراهم به يلزم ان لا يرجح لغيره ولا اقل  
من انما المرجح واجب واعلم ان بعض ما يرجح به الخلل قد يكون اقرب من بعض اصول الاستدلال  
في كبر وجوه الترجيح انما لا يكتفي فان كان احد الجاهلين اقرب كنهه وجب العمل به وان كان  
احد الجاهلين اقرب كنهه وجب العمل به وان كان احد الجاهلين اكثر كنهه واقل كنهه واجاب  
المتأمل المكسر منه وجب على المجتهد ان يتأمل باقي اسد الجاهلين باقي طبائهم الا انهم لم يتأمل  
قوة الفن والكلام في توضيح كثير من وجوه الترجيح لطريقه الاستدلال **فصل الرابع** في ترجيح  
الادب وهو انما ان كان يجب نافية هذا الادب ما يطل عليه وجوهها او يجب يدور على طبقها او  
يجب ما يدل على ثبوت الحكم والاصل او يجب على ذلك الحكم او يجب على ما لا يجب ان يثبت  
عن ذلك **فصل الخامس** في الترجيح القبيح بسبب نافية العلة فنقول انما ان الحكم الذي  
ان يكون مفسدا بالوصف لا يثبت او بالحكم او بالحاجة او بالوصف الذي او بالوصف الذي  
بالوصف الذي او بالحكم الذي وعلى كل تقدير انما ان كان مفسدا او مفسدا  
من فساد او اكسار او اعتماد بعضهم في الترجيح الى اقامة هذا البطلان على من احدهما ان كل ما  
كان اشبه بالاصل العقلي فقدر رايه على ما لا يكون كذلك لان الاصل العقل والفرع وكل ما كان  
اشبه بالاصل كان اقرب وما كان كل ما كان مستقاه على فمؤهل ما يكون صفاته في كل ما كان  
خلاف فيه اصل فقدر رايه على ما يكون اختلاف فيه السبب فيه ان يفرق اختلاف في اولها  
حصول الثالث والشبه هو ان الماخوذ صنفان جدا الاول مثل شئ واحد وهو ان ما كان  
مستقاه على فمؤهل ما يكون مختلفا فيسوق ذلك لان المقدرة اذا كان جوهرا في ما كان مفسدا  
واقساما مركبا يكون بعض مفسدا فيسوق بعضا على اقرب من الذي كان مفسدا فيسوق بعضا على  
الاختلاف في الاول ما في الثاني فيسوق الاختلاف اقل كان الفن اقرب اذا عرفت هذا  
فارجع الى الفصل في بيان بحث **لجوهها** العقل بالوصف احتج في اول من العقل ببيان  
الاقدام فقلنا فيكون القياس الذي يكون اسكوف احد مغللا بالوصف احتج في اولها  
يكون كذلك **وايهما** العقل بالحكمة اولى من العقل بالعدم وبالصفتان بالوصف  
الشعور والتقدير في انما من العدم فقلنا العقل بالعدم لا يورده الى شرع الحكم الا اذا حصل العلم  
باشتال للعدم على فرع مغللة فيكون الجاهل الى شرع الحكم كنهه احتج وهو المصلحة لا  
العدم كان العقل بالوصف اولى من العقل بالعدم **فصل السادس** في الترجيح ان يكون

العقل بالمصلحة اولى من العقل بالوصف **فصل السابع** كان الرابع ذلك الا ان الوصف  
او العقل في الصفتين من اكابر فقلنا المصلحة ترجح الوصف على المصلحة والعدم المطلق لا يثبت الا اذا  
اضيف الى الوجود في نفسه فترخصه بالعدم ليس اولى من المصلحة وليس بطريق في نفسه  
فقلنا المصلحة اذا ثبت ان العقل بالحكمة اولى من العقل بالعدم وقد ثبت ان المصلحة  
يبت او بواجبه في اولها ان يكون العقل بالمصلحة بالحاجة تعليل بقوله المصلحة في نفسه من العقل  
بغير ترك العقل به في الوصف احتج بالاجماع ولا شبهة بالعقل العقل في نفسه في هذه  
المصلحة على الاصل **فصل الثامن** العقل بالعدم اولى ام بالحكم الشدة العقل ان يقال ان العقل  
سواء اشبه بالعدم او بالوصف وان يقال بل الحكم الشدة اولى لانه اشبه بالوجود **وايهما**  
العقل بالعدم اولى ام بالصفات التقديرية الاشبه هو الاول لان التقدير معدوم اعطى  
حكم الوجود فكل ما في العدم من المميزات فعدنا صلب من التقدير من زيد بخلاف آخر وهو  
العدم كونه معدوما اعطى حكم الوجود فكان العدم اولى **فصل التاسع** العقل بالحكم الوجود  
بالعدم الوجود اولى من العقل بالحكم الوجود بالوصف الذي من العقل بالحكم الوجود بالوصف  
الوجود وهو الحكم الوجود في الوصف الذي لان كون العلة والمعلول معدومين ليست في تقدير  
كونهما وجوديين لاننا جئنا ان العلة والمعلول وصفان ثبتان فلهما على العدم لا يكون  
الا في العدم الوجود موجودا وعلى العدم بالعدم اولى من التقدير الناقص للثابتة وانما  
ان العقل بالعدم الوجود اولى ام العقل بالوجود بالعدم فقلنا **فصل العاشر** العقل  
بالحكم الشرعي اولى من العقل بالوصف التقدير لان الاول على وفق الاصل والثاني  
على خلاف الاصل **فصل الحادي عشر** العقل العلة المفسدة اولى من العقل بالحكمة المركبة لان العلة  
في المفسد اقل ما في المركبة لان العلة لو وجدت لم يوجد عدم فكل ما كان اما المركبة فكل ما كان  
سواء المركبة من فساد فقط على في جانب الوجود احتمالات فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان  
من ذلك فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان فكل ما كان  
فيه احتمالات في طرف الوجود وشئت في طرف العدم وسواء لم كان او لم كان او لم كان  
اول فقلنا جمل الترجيح العاشر الى ما بعد العلة **فصل الثاني** العادة الى ما يدل على ان  
نوات العلة موجودة اصلها من العلة بوجوه تلك النوات اما ان يثبت بها او جيبا او استدل بها  
ويستدل بها اما ان يستدل بها او بالنزول على التقدير فقلنا انما ان يكون عقليا احتج العقل  
عنها او كبر استدل بها فقلنا لا اقام فقلنا اما ان كان الطريق مستقاه لاشئ من كنهه  
بدونها او جيبا او استدل بها فقلنا انما ان كان عقليا احتج العقل بها او كبر استدل بها او كبر  
المميزات لو ثبت ما كان فانه لا اصل للترجيح وكلام المرحوم ابو الجهم في ذلك على العقل انما ان  
العقلات لا يثبت الترجيح للعدم **فصل الثالث** التقدير اولى من العقل لان التقدير لا يثبت  
الشرع والتقدير قبل ذلك **فصل الرابع** النظر واجب حصول جميع متواترة الحق في ان











الاساس الذي يوجب حكا شرع ارجح على ما يوجب حكا عقليا لان القياس دليل شرعي فيجب ان يكون  
حكمه شرعا ولا يقدح ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
قديم العلية البينة للشرع الذي هو على المنفعة للحكم العقلي لانه المنفعة من وجهين  
واحد **فان قال** كيف يجوز ان يستخرج من اصل عقلي حكا شرعية **قلت** يجوز ذلك اذا لم  
يكن احد عقليا فان كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
شرعا او عقليا فان كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
عقليا فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
الخطا ولا يمتنع ان يكون احد عقليا على تقدم **والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي  
حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
حكم احد شرعا في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
**فان قلت** ان ثبت العقليات تحت حكم شرعي والاداري تحت حكم عقلي والبنية تحت حكم الشرعي اول  
واجب ان الشرع ان لا يقدح ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
ان الحكم الشرعي **والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع  
وهو اكثر الاباهة فلو ثبت في الفرع اول لان في الفرع حتى الاباهة فلو ثبت في الفرع اول لان في الفرع حتى الاباهة  
انما هو بغيره **وساوه** ان كان الحكم على الدلالة كانت دارجا تحت من قوة الطلاق  
**والثاني** القياس على الحكم الاداري على وفق قياسي لا يتناول اول من القياس الوارد في قوله قياسي لا يتناول  
ولهذا كون الاول مستقليا والثاني متعلقا به فان الاول خال من العارض والثاني مع العارض فلو كان  
الاول اول **والثاني** القياس على اصل صحيح على دليل من اول ما يكون كذلك فلو كان على الدلالة  
الاول يكون احد مقتضات القياس مستقلا وهو كون الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
واجبا على ما يكون في من مقتضات استنباط **الثاني** ان كان الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
القياس مستقلا فيكون على ذلك الحكم وهو ان كانت مقتضى الاصل في انبثاق الحكم فلا يكون  
الفرع فيها وان شئت احتال في ذلك فلو كان شرعي القياس **والثاني** ان كان الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
لا يمتنع ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
**والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع  
على حقه وقرى من هذا الترتيب ومن ما ذكرناه من شهادة الاصول ان الحكم الشرعي قد يكون تحت  
في الشرع اصولا فيكون مقتضى من القوة الحاصلة فيبطل من مقتضى الدلالة ومن هذا الباب ان يكون  
الحكم في الاصل في كل الصورة فان من مقتضى التخصيص الدلالة فيكون الدلالة المستقرة اول من المستقرة  
المختصة **الفرع** في الفرع الحاصل في كل الدلالة وهو ما لا اصل او الفرع وهو ما لا

الاساس الذي يوجب حكا شرع ارجح على ما يوجب حكا عقليا لان القياس دليل شرعي فيجب ان يكون  
حكمه شرعا ولا يقدح ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
قديم العلية البينة للشرع الذي هو على المنفعة للحكم العقلي لانه المنفعة من وجهين  
واحد **فان قال** كيف يجوز ان يستخرج من اصل عقلي حكا شرعية **قلت** يجوز ذلك اذا لم  
يكن احد عقليا فان كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
شرعا او عقليا فان كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
عقليا فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
الخطا ولا يمتنع ان يكون احد عقليا على تقدم **والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي  
حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
حكم احد شرعا في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع فلو كان الخطا ان يكون  
**فان قلت** ان ثبت العقليات تحت حكم شرعي والاداري تحت حكم عقلي والبنية تحت حكم الشرعي اول  
واجب ان الشرع ان لا يقدح ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
ان الحكم الشرعي **والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع  
وهو اكثر الاباهة فلو ثبت في الفرع اول لان في الفرع حتى الاباهة فلو ثبت في الفرع اول لان في الفرع حتى الاباهة  
انما هو بغيره **وساوه** ان كان الحكم على الدلالة كانت دارجا تحت من قوة الطلاق  
**والثاني** القياس على الحكم الاداري على وفق قياسي لا يتناول اول من القياس الوارد في قوله قياسي لا يتناول  
ولهذا كون الاول مستقليا والثاني متعلقا به فان الاول خال من العارض والثاني مع العارض فلو كان  
الاول اول **والثاني** القياس على اصل صحيح على دليل من اول ما يكون كذلك فلو كان على الدلالة  
الاول يكون احد مقتضات القياس مستقلا وهو كون الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
واجبا على ما يكون في من مقتضات استنباط **الثاني** ان كان الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
القياس مستقلا فيكون على ذلك الحكم وهو ان كانت مقتضى الاصل في انبثاق الحكم فلا يكون  
الفرع فيها وان شئت احتال في ذلك فلو كان شرعي القياس **والثاني** ان كان الحكم في الاصل مستقلا فيكون ذلك القياس  
لا يمتنع ما تقدم من الدلالة التي هي في الشرع على ان الحكم العقلي لازم للشرع من وجهين  
**والثاني** ان يكون حكم احد العقليين انسي حكم الاخر في الفرع فلو كان شرعا فيكون احد الحكم في الفرع  
على حقه وقرى من هذا الترتيب ومن ما ذكرناه من شهادة الاصول ان الحكم الشرعي قد يكون تحت  
في الشرع اصولا فيكون مقتضى من القوة الحاصلة فيبطل من مقتضى الدلالة ومن هذا الباب ان يكون  
الحكم في الاصل في كل الصورة فان من مقتضى التخصيص الدلالة فيكون الدلالة المستقرة اول من المستقرة  
المختصة **الفرع** في الفرع الحاصل في كل الدلالة وهو ما لا اصل او الفرع وهو ما لا







[illegible][illegible]







[illegible]

الامانة عند النظر فيها اقرب الى الامانة من كونها في نفسها اصف لانها لا تنسج الا ترى انه لا ينبغي  
القول بكون ضرورة الامانة كونها اذ كانت ان معنا القيد قللها بما يرفع عنها الدليل على ان وقوعه في التركيب  
قول الما يجب العلم بوجود الدليل ومقتضى الدليل على وجود الدليل الظاهر باجماع الامانة على وجود الدليل  
بما رقت عنه اخصا له وجود الترجيح بينه وبين اصل الدليل حتى انقضى التسلسل عن الدليل انفس  
والدليل الظاهر قوله يجوز العمل بالاصح اذ اللفظ لا يفي قلل الامانة رجحان القوي على الضعيف اما  
ان يكون اطلاقه على الجملة محكما او لا يكون معان لم يكن ذلك القدر مسترخيا في الكلف وما كان مطلقا  
بالاطلاق فيكون القدر المتعبر من الامانة في حق الكلف ما لا يمازجها وان كان الاطلاق على ما تاسا  
ان يجب على الكلف تحصيل الامانة في الامانة او لا يجب ان كان الاول كان من لم يحصل  
في معرفة الشيء الامانة في تركه لا يجب فيكون محليا وان كان في تركه فهو حاله اما ان يكون معناه  
حدا من اقل حصل اليه لو كان محدودا او اقل لم يكن كلف بالزيادة عليه واما ان يكون الامر كذلك فيكون  
الاولى ان يكون من لم يحصل ذلك القدر المعنى فخطا ومن لم يكن معيبا فخطا فلو استلزام  
لا بد من عدم احد من الامانة معاينيا في الاجتهاد بحيث ان المجتهد من لم يحصل اليه كان خطيا وتغير  
مقتضى وجوبه على ما كان معيبا واستلزامه فيكون ان يكون معناه حرج من حيث لا يكون الخطية  
عند بعض المراتب اولها عدم بعض فاما ان لا يخطئ اصلا فيكون العمل بالظن كيت كان وربع الف نقص  
حيدار فغدا بالاطمئنان الاجماع لا يكون خطيا اما اذا حصل الى النهاية السكون وهو المطلوب **الظن في الشك**  
المجتهد يستدل على شيء على وجهه فلا يستدل على غايته من استحضار الدليل بما هو طريق من وجوده او وجود  
المطلوب واستحضار الدليل بالشيء مشتق على وجود ذلك الشيء والاستدلال توقف على وجود الدليل  
ووجوده لا يدل على الشيء مشتق على وجوده الدليل لا يدل على الشيء عليه نسبة بهذين البدول والنسبة  
من الطرفين متوقفة على الشيء على ترك كل واحد منهما فوجود المطلوب مقدم على الاستدلال بالظن  
والظن متأخر عن الاستدلال لا يفتق وانه فلو كان الحكم لا يحصل لا بد الظن كان المتقدم  
على الشيء مراتب من المستفيض التي مراتب وهو حال **العقود في الراجح** المجتهد يطلب به  
الطالب لا بد من طلبه في مقدمه في الوجود على وجود الطلب فلا بد من ثبوت الطلب واذا  
كان كذلك كان غايته ذلك المحرك خطيا **فان قلت** ان العلم بالجهد يطلب حكما على ما لا يطلب  
عليه الظن وبما ان علم ما على الجرح في العلم على تلك السلامة لا اوجب  
ان كان على تلك الطلب من علمات الركوب وقيل صرح الظن لا يكون علمات وانما هي ترتب على  
ظنك دون حصوله فهو يطلب الظن دون الايجاد **فقلت** المجتهد ما لا يطلب الظن  
كيت كان اقل من اقل من الظن في الامانة توقف على وجود الامانة ووجوده الامانة بترقيقه على  
وجه الدليل بترقيقه على الظن انهم القدر وهذا غير ما زادوا في الطرقة الثانية واصح الفائقون  
بما لا يمكن ان يراعى ما يور **احد ها** لو كان في الامانة حكم كان اما ان يكون على دليل او لا  
الدليل القدر المشترك من ما يثبت الظن ومن ما يثبت القين انما لا يكون من التسليم بالاطمئنان فيطلب















يشع في طلب العلم ولا يطلب رتبة المجتهد في ادراك ما يحل وتقدر ما ينبغي ان وجوب ذلك عليه من  
من الاشتغال بامور الدنيا والطلب في سبب لطلب العلم والاشغال في الدنيا لا ينبغي ان  
عليه اكتاب سنة المجتهد فيقول المجتهد في ذلك لا يجوز تقديره ولا يقال ان يقال ان المجتهد  
القولون بان لا يجوز تقديره في الشئ لا يجوز ان لا يقال في الاجماع ولا في قياس ولا في اجازة  
القولون في الاجازة المجتهد اذا كان كذلك من الاجماع عليهم فانهم قالوا قد قدر في عقل كل ما قيل  
ان الاصل في اللغات الايام في المصادر المجتهد فان قيل في بعض اجزاء من نفس قاطع النفس قاطع  
الاجازة بوجوب ترك ذلك الاصل العقلي فليس بواجب ان لا يوجد ذلك وجب الاتباع في حكم العقل  
واذا ثبت هذا فالعالم بالاجازة او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له  
غاية البلاد فان كان فيه شيء من ذلك اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له  
على حكم العقل فيه وليس احد ان يقول لا يستعمل في ذلك ينعى عن العاش كلف يستعمله من هذا الله  
من طلب العاش ثم اذا اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له او اقره له  
قاطع النفس قاطع في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
وان لا يوجد فيه مثل هذا النفس وجب عليه العمل في كل العقل فيقتل ان النفس من المبدأ انما يصح  
على قول من وجب العمل في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
فمنه ان لا يصح لوجوب القول المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
لا يحصل الا بعد اكثر الكثير وغيره من اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
في اوله فان يكون اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
الذي يجب على المكلف معرفة اذ لا يجوز المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
الاصل لا يصل سبيل الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
من علم كثره وحدته ويدواصل ان هذا الطريق انما يخص اذ احسن العلم المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ومباح التفتيش في هذا الطريق ان هذا الطريق انما يخص اذ احسن العلم المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
عشره فالمستعمل ان كان على اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
لان تلك العقومات الفقه اذا كانت مستقلة بالاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ان يكون لها اثرات وما ان لم يحصل العلم بالاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
العاشرة معلومة بالضرورة ولا بالدليل ان كانت مسبوكة على سبيل التقليد فيكون استنباط المولدة  
عن مجموع تلك الفقه تقليدا لا استنباطا فثبت ان التمسك بالدليل لا يصل الزيادة وانقصا انما  
مسألة انهم يقولون صاحب الاجازة بكيفية الاستدلال بخبره استدلوا من الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
والجواب المجتهد على وجه الصانع فيقول المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
المؤثر في ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
لان علمه ثبت ان ذلك ليس له من وجوب له في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة

المؤثر في ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
محققا في النتيجة وايضا اذا كان في اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
شيئا كان ذلك تقليدا لا دليل على ذلك المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
يجوز ان لا يكون له تعالى فيقول المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
وتقدر ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ذلك المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
يجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ايضا فيقول المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
وذلك المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
يجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
تقدر ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
انما هو في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
طلب العلم في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
الشريعة واجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
من من الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
لما خلق في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
للتفكير في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
الاشارات بوجوب من اجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ايضا بوجوب من الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
وارد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
والعلم واستدلال على ان المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ان يفتي من الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
تقدر ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
انما هو في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
اجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
تقدر ان يكون فاعلا في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
استدلال على ان المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
واستدلال على ان المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة  
ان يفتي من الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة المجتهد في الاجازة







التشخيص لم يشهدوا العمل ولا نفاذ ما لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
قادر على العمل والتقدير والاعمال ليس بشيء من **الاصناف** ان الله تعالى لم يخلق من غير  
واحد فاما انفسهم المتحدية انما كان الاختصاصية اقل مما اذا خلقه فخرج من **الاصناف** ان  
الخلق والى العمل ولا يمكن ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
الحدود من هذا الفن **الاصناف** فاما الاستثناء **الاصناف** لا يجوز ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل  
الدين لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
على الرسول فوجب ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
وانما قلت ان الله لما وجب على الرسول وجب ايضا على الله قوله تعالى فاصلى على الله لا اله الا الله  
بالعلم باهله ذلك لان المأمور ان لا يكون عالما بالله تعالى لا يكون عالما بالله تعالى لا يكون عالما بالله تعالى  
باسم الله تعالى ما شاع كونه عالما باسم الله تعالى فيكون عالما بالله تعالى لا يكون عالما بالله تعالى  
وان كان عالما بالله تعالى اسمه لا ان يحصل لكل حال سلب ان الرسول كان مأمورا بذلك  
فقلت يلزم كون الامر مأمورا به وما ذكرتم من الدليل على ما هو **الاصناف** ان الامر لا يكون  
الحق ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
ان هذه الاصل لا يمكن ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
فوجب اطلاعهم على ما اذا كان ذلك ضمن التقليد **الاصناف** لم يقل احد من خلقه ان لا يشهدوا العمل  
على حد حدوث الاصناف وانما قالوا ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
في الايمان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
الاول في غير المسئلة ان يتقدم على وجه آخر وهو ان يقال ان القرآن على ذلك التقليد لكن ثبت جواز  
التقليد في الشيعيات فوجب معرفة ذلك المذم الى التقليد في الاصول والله اعلم واذا اوقفنا على  
بعضه حتى يحصل في جميع ارباب العمل فانه فليس كذلك لان ما اختلف فيه المتحدون انهم لم يروا  
اولية الشيع اولى بذلك **الكلام في اختصاص الشيع بوجوب** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف**  
**المسئلة الاولى** **الاصناف** فحكم الاختلاف اعلم انما ينافي اول الكتب ان لا يحكم قبل  
الشيء وارجح من شيعتنا انما هي من زعمنا ان نعم ان الاصل في الشائع الا ان زعمنا انما هي من زعمنا  
شيعتنا فان ذلك اصلان فانما في الشيع اما الاصل الاول فخاليل عليه السلام **الاصناف** **الاصناف**  
ان اللام يستحق الاختصاصية من جهة الاستماع والى دليل على قوله تعالى وان اسامى خلقه قوله الله ما في  
السنوات والارض في طيات ايتين يثبت ان يكون للاختصاصية الشائع لان الفاء قالوا اللام  
التقليد وهو غير ما قلنا سلبه ذلك وكنت شديد سمي الاستماع او شديد كل الاستماع  
الاول مسلم وكفى العمل بها مشكوكا ولما من افراد الاستماع فانه لا يستحق العمل بها على الشائع  
والثاني منع العمل على سلب الاستماع لان الاستماع لا يكون بالخلق لان اللام اصل على خلقه وكنت  
ان الخلق كان سلب الاستماع الذي هو الاستماع بالخلق لان الاستماع اصل على خلقه فاما الاستماع

بجميع مقتضى ما لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
كل ما في هذا الفن وهو الركاز من المتأخرين فلو قسم ان ما في الارض كان سلب الاستماع  
على الارض كانت في ابناء الخلق لان قول الحق لكم شر ما في الارض من الاستماع انما هو على علم فاقم  
انما هو في الدوام كقولك **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف** **الاصناف**  
لكم في زعمنا اختصاصه والصفة لا يتوجب سلب الا يا عتيد ان يكون هو او ينفذ او كان موجودا وقت  
ورود هذا الخطاب لان قول تعالى فيكم خطاب مشافهة يخص بالخاص من سلب الاستماع لا يشهدوا العمل  
اختصاصها بان كان قول تعالى ما في السموات والارض في ذلك وانما سلب الدليل على ان  
اللام بعد المتقدمة قوله تعالى لها ما كبرت وطبعا لا لا كبرت وقال في النظر الاول ان ذلك  
والثاني على قوله له نعمه عليه غيره ويقال هذا الكلام لك وهذا على غيره في الباب انما  
جاءت في سائر الاصل لطلب الاختصاص فقولنا لرجلنا حقيقة في الاختصاص انما هي جملته  
عامة او سببه الاختصاص لان الاختصاص جزء من الاختصاص الشائع والجزء لا يتم لكل اللفظ  
الدليل انما يتجمل جملته من لان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
لان ما في الاصل لا يمكن ان لا يشهدوا العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل ولا يشهدون العمل  
التعليق على قوله وانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل  
ما في قوله لا يمكن على الآية على هذا النوع لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل  
ينسحب على الشائع واذا حصل الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل  
الحاصل في حال وكان قليلا جدا قوله اللام والهاء على الخلق لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل لانما سلب الدليل  
لنقول تعالى هذا خلق الله اي مخلوق الله ويتصور ان يكون الخلق من المخلوق لكن لا يقع للمخلوق في قوله  
فوجب ان يكون المراد ههنا من الخلق المخلوق قوله معادلة الجمع بالجمع مقتضى قوله الله والذوق قلنا  
مقتضى ان هذا سلبه بالجمع بالجمع على ما يجري مجرى التعليل اذ هو واحد من التخصيص وكان ذلك مقتضى  
تعليل حق كل واحد منها لا يجري مجرى من الدليل بالجمع اجزاء الدليل وكذا ههنا قوله في لا يشهدوا العمل  
الانما يكون في ما في الارض قلنا لا يتم بدليل قوله تعالى في ما في الارض خليفة قوله هب امه  
ثبت فقالكم في الانبياء لم تلت اندم قلنا لان الاصل ما ثبت بقاء قوله هذا الاختصاصية  
فدليل الدوام قلنا ان الله تعالى صفة من واجبة الدعاء قوله هب ان شئت هذا الحكم للحا طين  
بهذا الخطاب فقلت انما ثبت في هذا انما هو لان الله تعالى لا يحكم بذلك في حقهم فقد سلب الدليل  
في حقهم وجب ان يكون قد سلبه ايضا في قوله لا يحكم في قوله لا يحكم في قوله لا يحكم في قوله لا يحكم  
يقول ما في السموات فانما هو انما ثبت لزم ان الاختصاصية في الموضوع وهو على ان  
الذي يستأنه في هذا هو الاختصاص الشائع ذلك وفي الله تعالى انما هو لان الاختصاصية في ذلك  
الاختصاصية ليس الا بخلق الخلق والاعباد **المسئلة الثانية** قوله تعالى من حرم زينة الله التي اخرج  
لعبادها والطيات من الرزق انكر الله تعالى من حرم زينة الله تعالى فوجب ان لا ثبت حرمته























2

100

القول كان قد مر على الامام بن مكرم فحجا ما قيل ان قيل لما قيل ان الله لا يشاء الا ما يشاء  
فما من من الاضمار على التبع واست الوجه الثالث والاربع فواجب ان الله تعالى لا يضره ذلك فهو  
بان الملك لا يشاء الا ما لا يضره فلم يزل الجور وروى الامام شافعية ارادة ان وليس اذ لم يمتز  
موتى للثلاثة فليته المزارعة والوجهان اللذان ان تنكوا بها في غير التبع فاجاب عنها ان  
قول تعالى قلنا انك لا تعلم الا ما لا يضره في زمان متاخر عما ذكره ورد في زمان متقدم  
فلا يتاخران كما علم واست الوجه الحشر الحشرات بها موسى في التبع فليته ما لا يضره ان قيل  
ورد الوجه فاجاب ان ذلك لو فاج شمر طاش ان قيل واستثنى حشره ان ذلك في القول لا يضر  
الصدر على ان كان بالوجه فليته كان بالاجتهاد وفيها التقدير لا يصح قول الحشر وما لا يضره  
الانصار اسد الله في نفسه بالذمة وما لا يضره وهو ان اثبات الحشر من الله فليته ما لا يضره  
واما الوجه الاول من الوجه ان تنكوا بها في غير التبع فليته ما لا يضره ان الله تعالى لا يضره  
الكنارة واحده من عند الله تعالى كذا لا يضره وما لا يضره ان يفسد على نفسه جورة  
صورة وقد عرفت ان هذا عند التعيين فينت مذكور ان الله تعالى لا يضره ان يفسد على نفسه جورة  
ان قيل عيسى من التبع منب الشافعي **السيد المذنب** انه يجوز الاجتهاد في اثبات الامكان  
على الاضمار بان ما قيل فانه على اختلاف الناس في دية اليهود فيقتضون من قال عيسى او اهل دية المسلم ومن  
من قال عيسى منب دية المسلم ومنهم من قال على الثالث فليته ما لا يضره اخذ بالاول واعلم ان هذا  
الظاهر شمر على اصلي الامام والبراءة الاصلية اما الاجماع فلا يجوز ان كان لا يضره  
الاربعة اقسام احدها من اليهودي مثل دية المسلم وثانيها ما لا يضره ان يفسد على نفسه جورة  
الثالث والاربعها ما لا يضره ما لا يضره ان يفسد على نفسه جورة لان ذلك لا يضره ان يفسد على نفسه  
وذلك لان من حيث ان اذا الوجه هذا التسمي ان كان القول يوجب الثالث فلا لكل الا ان من اوجب  
كل من المسلم لنداء وجب عليها من اوجب نفسها فقد وجب الثالث ايضا من وجب الثالث فقد قال  
ذلك يكون واجب الثالث فلا يضره به الا انه فليته ما لا يضره وما لا يضره الاصلية فلا يضره ان يفسد على نفسه  
الوجوب في اكثر من ذلك العليل في الثالث فلا يضره الاجماع على وجوبه من قول الثاني كما كان وهذا التكملة  
شريطا في التكملة فليته ما لا يضره الا في الثالث فلا يضره الاجماع على وجوبه من قول الثاني كما كان وهذا التكملة  
اربعة جورة قال آخرون قلنا فانه في ارباعه اقسام فليته ما لا يضره وجوبه ولا سيما كان الاضمار  
اول من الاضمار الجورة الاصلية وقد عرفت اختلافنا في عدد الفسدين في قولنا الطبقات بعضها  
سبعة واربعة آخرون قلنا فليته ما لا يضره الا في الثالث فلا يضره وجوبه ولا سيما كان الاضمار  
لجور ان يقال كان يجب الاختلاف في ما قيل في الدية في ما لا يضره ان يفسد على نفسه جورة  
فقال نعم هذا الدية وقال آخرون بل فيها وقال آخرون بل فيها فاذ لم يحصل مع واحد  
من هذه الاضمار الا لا يضره ان يفسد على نفسه جورة ولا يضره ان يفسد على نفسه جورة ولا يضره ان يفسد على نفسه جورة  
فوجب القول بل يضره ان يفسد على نفسه جورة ولا يضره ان يفسد على نفسه جورة ولا يضره ان يفسد على نفسه جورة











فهذا الطريق ان يوجب الاحتياط في نفي القياس لانه حاصل فيه وان لم يصح له غير العمل عليه فمنا  
المقام **فان قلت** انما درست لقياس معين لان الخالف لصدقه قياسه لولا ان يثبت  
النسبة في الصدق لولا **قلت** الخالف كما تعتقد في قياسه كونه محتملا لذلك قد يعتد في  
بعض النسخ كونه محتملا وكان لم يلزم التعرض للمعبرين **السؤال الرابع** لو قلنا انه لما وجد الفرق  
بين الصوتين فقدر القياس عدل لان الفرق انما يكون قاصدا لولا ان يقلل الحكم الواحد بعينين  
فاما اذا كان جازا احتمل كون الحكم في الاصل عدلا بالوصف الذي تعتدي في الفرع وبالوصف الذي  
لرتبة بالوصف فلا يكون ذلك قاصدا في القياس **السؤال الخامس** ان هذا القسم لا يثبت  
القبول المستعمل اذا اقل شذو في سبع الغايب لاض ولا اجماع ولا قياس في صحة فوجب ان  
لا يثبت صحة فبقول وغيره او اجماع المبيح من البائع بعد جريان هذا البيع على المشتري او غيره واخذ  
الغنم من المشتري على المشتري على البائع حكم شرعي فلا يثبت الا بجماع او اجماع له او قياس ولم يوجد  
ذلك فوجب ان لا يثبت ويحتمل بطلان هذه الدلالة لانه لا يثبت بان الاصل في كل كتاب بيان  
على ما كان وانه انما يكون الحدود من هذا الاصل اذ يوجد دليل يوجب العدول عنه وذلك الدليل  
لا يكون الله او اجماعا او قياسا او على هذا الوجه ليعتد السؤال وذلك لاننا لم نثبت شذو في  
سبع الغايب اثباتا ان قبل جريان هذا البيع كان المبيع ملكا للبائع والاصل في كل كتاب بقاء  
على ما كان الا انما نثبت القسمة ببقاء الاصل عند وجود نص او اجماع او قياس يدل على خلافه  
ولم يوجد احد من هذه الثلاثة فلم يوجد ما يوجب العدول عن القسمة بذلك الاصل  
اذا كان كذلك وجب الحكم ببقاءه على ما كان وما حصل الكلام اني انما درست بالحكم بما يدل على  
نفي الحكم عن مقتضى الحكم الذي اجمعت من هذا الدليل ليس بباب نفي الحكم بل هو ايقان  
كان على ما كان فلم يكن اوجاه المحصر في تلك الصورة قاصدا في صحة هذه الدلالة اذا عرفت  
فما فالسادة الصحيحة من هذا الدليل ان يقال حكم الشرع ابقاء ما كان على ما كان الا اذا عرفت  
كلا لا شذو في غير هذا الدلالة الصغيرة واما نص او اجماع او قياس فلم يوجد احد من هذه الثلاثة  
فلم يوجد الدلالة الصغيرة فوجب بقاء ما كان على ما كان **فان قلت** انتم استحب  
الاصول كان خافي لما في هذا التطويل **قلت** المناط في المجهول معدوم من جهة  
لا يجوز انما القسمة باستصحاب حكم الاصل الا اذا ثبت واجبه في طلب هذه الدلالة العرفية فاذا  
لم يوجد في الواقعة شيئا مما عمل فيها يتبين له ان يحكم فتشقى الاستصحاب فاما في البحث  
من وجود هذه الدلالة العرفية لا يجوز له النكاح بالاستصحاب اصلا فليثبت ان الامر به  
المجهول كذلك وجب ان يكون في حق النكاح كانه لا يثبت له الا بجماع او اجماع او قياس او بجماع  
الا بجماع او اجماع او قياس عن السؤال الثاني فها ان الاستدلال بعدم الميث على القدم اول  
من الاستدلال بعدم النكاح على الوجود وبسبب من عجزه اوجبه ان استدلنا بعدم  
الميث على القدم انما عجزه لما لانهاية له وهو محال وناسيها انما استدل بعدم ظهور المعجز

الاصول

٢٠١

على الانسان على ان يلبس حتى لا يستدل بعدم ما يدل على ان ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رسولا ولا شهيدا لان ايقان ان فلانا فلانا في حق التصرف في ماله فلو كان ما ذواته التصرف وقال  
انه لم ياذن لي في التصرف في ماله فلو كان منقولوا اياها ان دليل كل حق على حجب ما يليق به فلو  
العدم القديم دليل الوجود الوجود حلت ان ليس احد الطرفين باول من الآخر لكن ذلك يثبت على ان  
تعارضنا وتناقضا حيث قد يتشقق الاصل وهو متبادر ما كان من قبل ما كان واما السؤال الثالث  
فليس ولا اعليا بل هو يتعلق بالرجوع والاصلاح فلا يكون التخصيص في امثاله ما يكتب العملية  
واما السؤال الرابع فلو اجمعه انتم في هذا الكتاب انه لا يجوز تقليل الحكم الواحد بعينين  
مستقلين وان السؤال الفرق سوال قاصد واما السؤال الخامس فبقا قط لا يثبت  
ان عدم من عدم النص والاجماع والقياس فيما كان على ما كان الا بعد ان نثبت ان الاصل في ذلك  
يكون على ما كان فصار رتبة الحكم انما يلزم لو ثبت له ان الاصل في الشيء ان لا يثبت على ما كان  
وما كان ذلك باطلا كانت معارضة باطلا **السؤال السادس عشر** في رد عجزه من الاصل  
التي يمكن القسمة ببقاء السبيل النسخية ان الحكم المستلزم انما تارة ان يكون عدويا او  
وجوديا فان كان عدويا لم يمكن ان يتركبه عبارات **الحديث** ان يقال هذا الحكم كانه  
معدوم وذلك مستحق لمن تها على عدم العمل بالظن واجب واما قلنا انه كان معدوما  
من الحكم عليه كان معدوما في الاصل فوجب ان لا يكون الحكم ثابتا في الاصل لان مقتضى  
الحكم من غير ثبوت الحكم عليه عجزه ومنه وغيره يابى على الله **فان قلت** فهذا يقتضي  
اى يكون كلام الله حادنا **قلت** لا نسلم لان المراد من الحكم كون الشخص متوقفا ان لم  
يتم هذا المعنى النسخ في هذه الساعات قبل ذلك ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المعنى  
لا يمكن تحققاته لاننا لم نثبت ان ما كان معدوم ما حصل لمن تحقق ذلك عدمه في  
كل زمان فلما ثبتناه في مسألة الاستصحاب **وثانيها** انه لو ثبت الحكم ثبتت بدلالة  
او اشارة او اولئك باطل لان الدلالة مجمعة على ان ليس في السبيل الشرعية دلالا قاطعة  
والثاني ايضا باطل لان اتباع الاشارة اتباع الظن وهو غير جليل لقوله تعالى ان الظن  
لا يغني عن الحق شيئا وقوله على اعدائكم لا يعلمون عجزه يابى لقوله تعالى وان تقولوا على الله  
ما لا نقولون **وثالثها** لو ثبت الحكم ثبتت اما المصلحة او المصلحة والثاني ثبت والثبت  
غيره يابى على الاول لا يجوز انما ان يكون المصلحة عادية الى الله تعالى والى المبدأ والاول محال  
لان شائع النسخ والضرر عليه تعالى والثاني ايضا محال لان المصلحة لا معنى لها الا للذات او  
ما يكون وسيلة اليها والمصلحة لا معنى لها الا لغيرها وما يكون وسيلة اليه ولا ذواته الا والله  
قادرا على تحصيلها ابتداء فيكون توسط شرع الحكم عشا وكذا القول في المنفعة فلهذا الدليل  
نفي شرع الحكم ترك العمل به فلو اقمنا على قوله في حقنا لاختلاف على في الاصل **وثانيها**  
ان مقتضى الصورة الدلالة التي ثبت هذا الحكم في حقنا وصف مناسب فوجب ان ينفرد بها في

الحكم وهو



هذا الحكم بياناً للمعارضة في الوصف المناسب وهو انه لو وجد في الأصل ذلك الوصف فلا  
 وانه مناسب لذلك الحكم وتبين ذلك بطريقه وبيان ان هذا القدر من غير المشار  
 في الحكم وذلك لان هاتين الصورتين لو اشتركا في الحكم لكان اما ان يكون الحكم انشائي  
 في الصورتين معطلا بوصف مشترك بين الصورتين او لا يكون كذلك فان كان لا يكون  
 انما الوصف المناسب للتعبير الذي اختص الوصف به وانما يميز بين وان كان ان كان لم  
 تعليل الحكمين المتماثلين بعلمتين مختلفتين وهذا غير جائز لان استناد احد نيت الحكمين الى  
 طه ان كان لثبوت اوله في ذاته لزم في الحكم الذي سائله استاده ايضا ان تلك الماهية  
 التي ما عتبت اخرى وان لم يكن لذاته ولا لوازم فانه كان الحكم في نفسه غنيا عن تلك المعلول المعنى  
 عن الشيء لا يكون مستندا اليه فوجب في ذلك الحكم ان لا يكون مستندا الى تلك المعلول وقد  
 رضاه مستندا اليها هذا ملغيا **خلاصها** ان الحكم لو ثبت في هذه الصورة لثبت في  
 الصورة الثانية لان شرط ثبوت في هذه الصورة كان ذلك لغير حاجة المكلف فحصل حيلته  
 وهذا الصنع قائم هناك فيلزم ثبوت الحكم هناك فلا لم يوجب هناك فوجب ان لا يوجد  
 ههنا واما ان يكون الحكم وجوبيا فالطريق الكلية فيه وجوب **لمحدها** ان المجتهد  
 الذي في قالبه فوجب ان يكون خالفه لثبوت ثبوت الحكم في تلك الصورة فاما في ظن  
 الدوام لان ثبوت الحكم لا يستند الى وجوبه فوجب ثبوت الحكم في تلك الصورة **فان قلت**  
 فيقول المجتهد المتيقن من ثبوت الحكم في تلك الصورة فوجب ثبوت الحكم في تلك الصورة **قلت**  
 لان قول المتيقن باطل من حكم العقل وقد ذكرنا في باب التراجع ان انما في اوله وايضا  
 فالتناقض فيقول اننا باق لا نه وجوب لظن الشيء ويحتمل اننا باق لا نه وجوب لظن الشيء  
 وعدم وجود الظن لا يكون ملغيا لثبوت المتيقن فانه لا يمكن الاثبات الا بعد وجوده فثبت  
 الثبوت فانه لو لم يكن بعد له فظن الظن لكان مكلما بالقبول على حكم العقل واذا كان كذلك  
 ثبت ان قول المتيقن اوله من قول الثاني **وثانيها** ان قول ثبت الحكم في الصورة  
 القدسية فوجب ثبوتها هاهنا وبسبب ان لا يكونوا محذورا والمعتول اما الآية فنخرج  
 احد ما قوله تعالى فاعتبروا آياته على الامر بالمجاورة والاستدلال بثبوت  
 الحكم في محل الرافق على ثبوت في محل الخلاف محاوره فكان داخل تحت الآية **وثالثها**  
 قوله تعالى ان الله يامر بالمعروف والاحسان والعدل هو القسمة فاستعمال امر المشورة  
 وهذا ثبوت فيكون داخل تحت الامر واما الخبر فهو على ان يثبت التبريد بالمشقة في حكم  
 شرعي فوجب علينا ايضا ثبوت الحكم في تلك الصورة فثبتنا في هذه الصورة فثبتنا في هذه الصورة  
 بصورة فكان داخل تحت الامر واستدلالنا في اننا باق لثبوت المتيقن بالعدول وان عسر  
 امر الامر في بالقياس في قوله قبل الامر بالامر والامر بالامر فثبتنا في هذه الصورة فثبتنا في هذه الصورة  
 مثل لقوله عليه السلام وقد دعا بالذين من بني كنانة في كبر وعسر واما المعتبر وهو ان



٢٥٢

مثل الرافق مثل الحكم هناك انما ثبت حاجته ومصلحته وذلك المعنى قائم في ورود الشرع  
 بالحكم هناك يكون ورودها واعلم اننا بما جملنا هذه الوجه لان اكثر ما قيل في اهل الزمان  
 في الفتنة دارة على مسائل هذه الكلمات ولما وصلنا الى هذه الموضع فليقطع الكلام على ما سبق  
 ورسيل على انبياءه ورسله ونسأل الله حسن العاقبة والخاتمة وان عملنا كذا  
 انما لعلنا انشعوا القدر بالرحيم واحمد قد حق حسده والفضل على من خلقه  
 وقدم هذا الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم ونسأل الله حسن العاقبة والخاتمة  
 وانكم على رسول الله ورسوله وعلينا الله والهنا  
 الذين هم حجة الله في يوم القيمة والجميع  
 شريح الكرام  
 والفقهاء المجتهدين  
 المشهورين  
 الكرام من علماء  
 الشريعة  
 المصطفوية  
 المصطفوية







